الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

- بسكرة–جامعة محمد خيضر

وعلوم التسيير والتجارية كلية العلوم الاقتصادية

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب (ة):

- محمدي وهيبة

الأستاذة المشرفة

د. أنفال حدة خبيزة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- د. شاوش أخوان سهام	- استاذ محاضر -أ-	رئيسا	بسكرة
- د. أنفال حدة خبيزة	- استاذ محاضر -أ-	مقررا	بسكرة
- د. مروة كرامة	- استاذ محاضر -أ-	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2021-2022

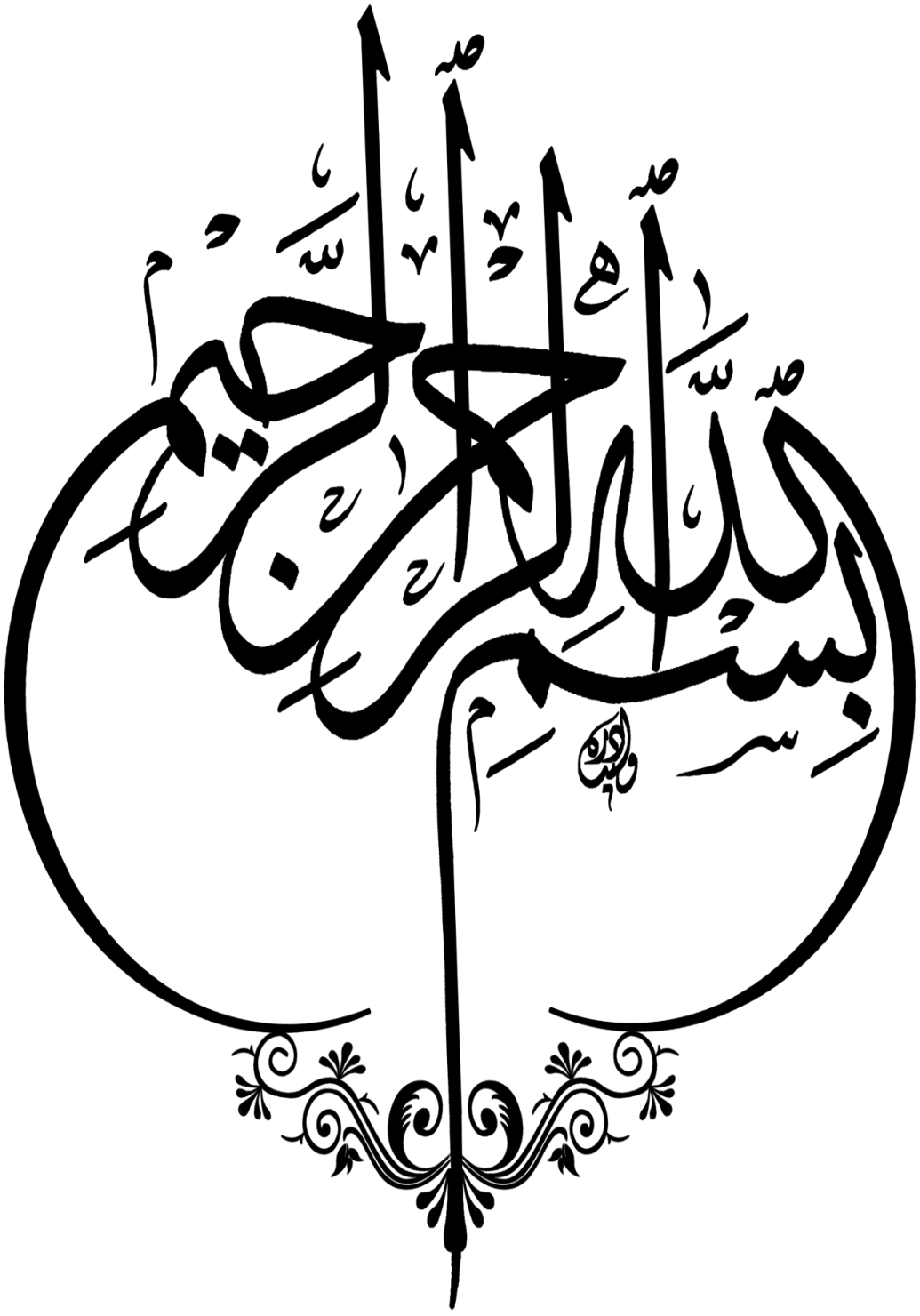
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفـــان

نشكر الله تعالى قبل كل شيء الذي أعانا ووفقنا وهيأ لنا

من أسباب الصحة والعافية والقدرة، ما أمكننا من أداء هذا البحث

بعد شكره تعالى نقول: يطيب لنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر والتقدير

والاحترام إلى الأستاذة المشرفة "خبيزة حدة أنفال"

ونشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة لإنجاز هذا العمل.

الملخص:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة موضع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين في دول العالم بشكل عام، وفي الدول النامية على وجه الخصوص، نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في تحفيز النمو الاقتصادي وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006–2020)، وقد توصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر ضئيل وهامشي، وأن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني العديد من المعوقات والمشاكل رغم كل الجهود المبذولة لتحسينه ما انعكس سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي.

Summary :

Foreign direct investments are of interest to many researchers and economic thinkers in the countries of the world in general, and in developing countries in particular, due to the great importance they play in stimulating economic growth. This study aims to analyze the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period (2006-2020), the study concluded that the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria is small and marginal, and that the investment climate in Algeria suffers from many obstacles and problems despite all efforts to improve it, which negatively affected the flows of foreign direct investment coming into Algeria.

Key words: foreign direct investment, economic growth, gross domestic product, domestic investment.

فهـــــرس المحتويـــــات

العنـــــــــوان	الصفحة
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال والملاحق	
شكر وعرفان	
مقدمة عامة	
طرح الاشكالية	أ
الدراسات السابقة	أ
فرضيات الدراسة	ب
منهج الدراسة	ب
اهداف الدراسة	ج
دوافع اختيار الموضوع	ج
حدود الدراسة	ج
أهمية الموضوع	ج
هيكل الدراسة	د
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	09
المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	12
المطلب الرابع: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الاجنبي المباشر	16
المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	21
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي	21
المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي	22
المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية، الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	24
المطلب الرابع: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	26
المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	27
المطلب الأول: الاستثمار الاجنبي وعوائد التقدم التكنولوجي	27

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي والعمالة	28
المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي	28
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي وتطوير التجارة الخارجية	30
خلاصة	31
الفصل الثاني: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	
تمهيد	33
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	34
المطلب الأول: تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	34
المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه	37
المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	38
المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006-2020)	41
المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لبعض المؤشرات الدولية	41
المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنب المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	44
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2013-2017)	46
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	49
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2020)	49
المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي	54
خلاصة	55
خاتمة	57
قائمة المراجع	60

فهرس الأشكال والجداول

فهرس الأشكال:

01	محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي	15
02	دورة حياة المنتج الدولي	18
03	تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي	27
04	منحنى بياني يبين حجم تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	45
05	تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017	48
06	تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2006-2020	50
07	تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006-2020)	50

فهرس الجداول:

01	أنماط دخول الأسواق الدولية	20
02	طور قياس الناتج المحلي الاجمالي	23
03	الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية	25
04	النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	26
05	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة آداء الاعمال خلال الفترة (2006-2020)	41
06	تطور مؤشر التنافسية العالمية للجزائر خلال الفترة (2006-2020)	42
07	مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2006-2020)	43
08	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	44
09	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017	46
10	أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017	47
11	تطور الناتج المحلي ومعدل نموه الحقيقي خلال الفترة (2006-2020)	49
12	معدل وحجم نصيب الفرد الإجمالي الناتج المحلي حلال الفترة (2006-2020)	51
13	العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)	52
14	مساهمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في توفير مناصب الشغل بالجزائر الوحدة: مليون دينار	54

مقدمة عامة

مقدمـــــة عامـــــة

إن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تمثل أهمية استثنائية بالنسبة للدول النامية في ظل تقلص مصادر التمويل وتصاعد مؤشرات المديونية، مما يجعل السبيل الوحيد لخلق مصادر تمويل تمكن في محاولة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير وتنشيط الاستثمار المحلي.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية، التي عملت جاهدة على تحسين مناخها الاستثماري من خلال تهيئة الأوضاع والظروف القانونية والتنظيمية، وتحسين البيئة الاستثمارية في ظل جملة من الاصلاحات الاقتصادية المعتمدة بهدف تشجيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد آليات الأساسية لتحسين هيكل الانتاج وتنويع الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات، ودلك لتحسين مستوى اقتصادياتها من خلال تشكيل قاعدة انتاجية تساهم في النمو الاقتصادي.

1. طرح الاشكالية:

وبناءً على ما سبق تم طرح التساؤل الآتي كإشكالية رئيسية:

ما هو دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي؟

يتفرع من هذا التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية:

- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر، وما هي أهم نظرياته ومحدداته؟
- تعريف النمو الاقتصادي؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
- هل يساهم الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي؟

2. الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع منها:

- تزازي رفيق، الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008، تمحورت إشكالية الدراسة حول قياس تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي وهدفت الدراسة إلى محاولة إبراز وتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي، حيث كانت النتائج مختلفة حسب كل دولة وفي فترات مختلفة، ففي الجزائر متقاربة مع النظرية الاقتصادية، اما في تونس كان التأثير سالبا خلال فترة الدراسة مما يؤكد أن تونس لم تستفيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، أما المقرب فنلاحظ أن التأثير كان ايجابيا لكن في فترة محدودة.

- صياد شهيناز "الاستثمارات الاجنبية المباشر ودورها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013/2012، تمحورت إشكالية الدراسة حول أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر وهدفت الدراسة إلى تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، ومحاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرا ايجابيا للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بالرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي كما تحوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار المحلي والواردات على الناتج المحلي في الجزائر.

- شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014) تمحورت إشكالية الدراسة حول ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهدف الدراسة إلى المساهمة في إثراء الجدال الدائر حول جدوى الاستثمارات المباشرة على تحفيظ النمو الاقتصادي في الجزائر، وتقييم مدى فاعلية السياسات والاجراءات المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر سلبي وذو معنوية إحصائية، كما توصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير ايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والصادرات وان مناخ الاستثمار الأجنبي يعاني جملة من العقبات المتعددة.

3.فرضيات الدراسة:

- يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للاقتراض الدولي
- توجد عدة نظريات ومحددات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
- النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في محيط اقتصادي معين
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي

4. منهج الدراسة:

- قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا في دراستنا للجانب النظري على المنهج الوصفي، حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات حول الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وكذا العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي عند تقديم قوانين الاستثمار في الجزائر، والمنهج التحليلي في تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

5. اهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي:

- إبراز أهم المفاهيم والنظريات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
- تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر وكذلك التوزيع القطاعي والجغرافي له.
- إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

6.دوافع اختيار الموضوع:

- اهتمام الدول النامية المتزايد بشأن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

- التعرف على واقع الاستثمار في الجزائر

- يعد النمو الاقتصادي في الجزائر من المواضيع الهامة كونها تعد الشعل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار في البلاد.

- الميول الشخصي والاهتمام بهذا الموضوع

7. حدود الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث، توجب علينا الالتزام بإطار مكاني وزماني محدد.

- الإطار المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري
- الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة ما بين (2006-2020) في حدود توفر المعطيات.

8.أهمية الموضوع:

- تأتي أهمية الدراسة لازدياد أهمية وانتشار الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر كونه يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وباعتباره أيضا عنصر من العناصر المعزز لاستكمال النقص الذي يوجد في رؤوس الأموال المحلية، وذلك من خلال ما يحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا والتقنيات المتطورة للدول المضيفة.

9. هيكل الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

الفصل الأول: تم التطرق فيه إلى الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، والذي قسم إلى ثلاث مباحث حيث تناول المبحث الأول مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتناول مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي، في حين تناول المبحث الثالث علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: تم التطرق فيه إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006-2020)، والذي قسم إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول الاستثمار الأجنبي في الجزائر، في حين تناول المبحث الثاني تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006-2020)، أما المبحث الثالث فتناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020) وذلك من خلال علاقة الاستثمار الأجنبي بالناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أهم المصادر الخارجية لتمويل الأنشطة الاقتصادية في مختلف الدول النامية منها والمتقدمة، وذلك لما يعود من منافع للدول المضيفة والمستثمر الأجنبي على حد سواء، مما أدى إلى اشتداد التنافس بين الدول على جذب أعلى نسبة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق طريقها ومنحها الحواجز والضمانات التي تسهل قدومها.

يعتبر النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى معظم الدول العمل على تحقيقه، من خلال رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يعتبر هذا المؤشر أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، مما جعله يحتل حيزا مهما في مختلف الدراسات الاقتصادية.

وتناولت أغلبية الدراسات التي اهتمت بتحليل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي الأهمية البالغة التي تلعبها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين النمو الاقتصادي باعتبارها إحدى أهم وسائل التمويل، وذلك بالرغم من بعض العيوب المصاحبة لهذه الاستثمارات.

ومن أجل الالمام بهذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم ونظريات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خصوصا في البلدان النامية باعتباره أحد أهم أشكال التمويل الخارجي ووسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية ودعم النمو الاقتصادي، وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت العديد من التعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديين والمنظمات والهيئات الدولية، نورد اهمها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: تعريف بعض المؤسسات والهيئات الدولية

1. تعريف صندوق النقد الدولي FMI: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (قدي، 2017، صفحة 251)

2. تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE): تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي. (ماجد، 2011، صفحة 22)

3. تعريف الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بانه: ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصلحة ورقابة دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة المنتمية للدول الأم والشركة في الدولة المضيفة. (UNCTAD, 2007, p. 245)

4. تعريف منظمة التجارة العالمية (OMC): إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلا انتاجيا في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. (بعداش، 2008، صفحة 50)

كما يعرف الاستثمار المباشر بأنه: "تدفقات رأس المال التي تهدف المؤسسة المستثمرة من خلالها إلى انشاء شركة تابعة أو توسيعها في بلد أجنبي غير البلد الأصلي. (Bekihal, 2019, p. 19)

ثانيا: تعريف بعض الباحثين الاقتصاديين

كان للاستثمار الأجنبي المباشر حظ كبير من دراسات الخبراء والاقتصاديين فقدمت له عدة تعاريف تختلف باختلاف وجهات النظر نذكر منها:

1. يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: 'عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن 10%. (عمير عبد الهادي، 2010، صفحة 23)
2. الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار منجز بنية حيازة حصة مساهمة طويلة الأجل في مؤسسة تنشط في الخارج حيث يكون للمستثمر القدرة الفعلية في اتخاذ القرارات في هذه المؤسسة. (قريد، 2015-2014، صفحة 44)

ثالثا: تعريف الاستثمار في التشريع الجزائري

جاء تعريف الاستثمار في الامر رقم (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم من خلال المادة الثانية منه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا الأمر ما يأتي:

1. اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الانتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
2. المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
3. استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية"

كما عرفه القانون رقم: (09/16) المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار من خلال المادة الثانية منه: "يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يلي:

1. اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الانتاج و/أو إعادة التأهيل.
2. المساهمة في رأس مال الشركة. (شايح و زايد ، 2016/2017، صفحة 10)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتم خارج الوطن الأصلي للمستثمر.
- يكون المستثمر مالكا للمشروع كله (استثمار مملوك ملكية مطلقة)، أو مشتركا فيه بحصة لا تقل عن 10% من رأس مال المشروع (مشروع مشترك)، وبالشكل الذي يخول له الحق في الإدارة والتنظيم والرقابة على هذا المشروع.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أفراد أو شركات أعمال أو خاصة.
- يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تدفقات رؤوس الأموال التي تمم بين الدول، ويعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية والإدارية والتسويقية وغيرها.

وبناءً على ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك المشروع الذي يقيمه ويملكه مستثمر أجنبي –سواء كان شخص طبيعي أو معنوي– خارج موطنه الأصلي، وتكون ملكية المشروع إما ملكية كاملة أو جزئية تخول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة والرقابة على هذا المشروع مع المستثمر المحلي، ويتم هذا النوع من الاستثمار في شكل تدفقات لرؤوس الأموال بين الدول كما يعتبر وسيلة من وسائل نقل التكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والتسويقية وغيرها.

الفرع الثاني: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال لا تعتبر لا جميعها استثمارا أجنبيا مباشرا إلا إذا تضمنت ما يلي:

1. رأس المال السهمي (المساهمة برس المال): وهو الجزء الذي يساهم به المستثمر الأجنبي في شراء حصة من مشروع في بلد آخر وعادة ما يكون 10% أو أكثر من رأس مال الشركة، وهي الحصوة الكافية لمنح المستثمر سيطرة معينة في إدارة المشروع.

2. الأرباح المعاد استثمارها: وهي المبالغ التي تتضمن حصة المستثمر من الأرباح غير الموزعة مقابل حصة من الأسهم، ويتوخى إعادة استثمار هذه الأرباح في البلد المضيف.

3. القروض داخل الشركة: وهي المبالغ المتأتية من عمليات الاقراض والاقتراض فيما بين المستثمرين المباشرين وهو عادة (خارج البلد المضيف)، وكذلك الاقتراض والاقتراض فيما بين المستثمرين الأجانب وهم عادة الشركات الأم والشركات المنتسبة لها. (مودع، 2018/2019، صفحة 9)

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي على عدة أشكال:

الفرع الأول: الاستثمار المشترك

هو مشروع الاستثمار الذي يملكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين لصفة دائمة، ويتضمن الاستثمار المشترك عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تقوم بالتسيير دون السيطرة الكاملة عليه. (مفتاح صالح، 2008، صفحة 109)

هذا النوع من المشروعات تتحدد فيه نسب المشاركة وفقا لاتفاق الأطراف وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تقوم كثيرا من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر الأجنبي تملكها وهي عادة 49% من إجمالي رأس المال وذلك ضمانا لعدم تمكين المستثمر الأجنبي من التحكم في إدارة الأنشطة والعمليات.

أولا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة لدولة المضيفة

1. المزايا:

- يساعد في خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين
- تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني والذي يعني الرفع من درجة استقلالية هذه الدول. (زغبة، 2012، صفحة 201)
- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد.
- تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادي مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة.
- نظام المشاركة يحقق الاستمرار في الانتاج حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي.

2. العيوب:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا سابقة الذكر إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني للاستثمار.
- إن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك.
- ان انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. (ثوامرية، 2018/2019، صفحة 32)

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشريك الأجنبي

1. المزايا:

- يساعد في تقليل مخاطر عمليات التأميم التي قد تلجأ إليها الدولة المضيفة في بعض القطاعات
- يعتبر وسيلة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة وذلك من خلال الانتاج المباشر بدلا من التصدير
- يسهل حصول الطرف الأجنبي على القروض المحلية والمراد الأولية الخام

2. العيوب:

- خشية الطرف الأجنبي من اقصاء الطرف المحلي
- الخشية من فرض بعض القيود في مجالات التوظيف ونقل الأرباح. (زغبة، 2012، صفحة 202،201)

الفرع الثاني: الاستثمار المملوك من طرف المستثمر الأجنبي

ويقع هذا نتيجة قيام مستثمر أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب بإحدى العمليتين:

- إقامة استثمار جديد كتأسيس شركة جديدة أو فرع جديد لشركة أجنبية في البلد المضيف دون اشتراك الطرف المحلي بأي نسبة كانت.
- شراء مشروع أو شركة محلية قائمة، بحيث تؤول ملكيتها بالكامل إلى مستثمر واحد أجنبي أو عدة مستثمرين أجانب وعادة ما تقع ضمن الاصلاحات الاقتصادية التي تعتمدها. (بقاط و محلوس، 2021، صفحة 158،159)

أولا: مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الدولة المضيفة

من حيث المزايا يمكن أن نذكر:

- زيادة تدفق النقد الأجنبي.
- اشباع حاجة المجتمع من السلع والخدمات المختلفة.
- مساهمة بناءه في التحديث التكنولوجي

أما من حيث العيوب فإن الدول المضيفة تخشى أخطار التبعية والاحتكار وما يتبعها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي. (أبو قحف، 2003، صفحة 22،23)

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشريك الأجنبي

1. مزايا الاستثمارات من وجهة نظر الشركات الاجنبية

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كليا للمستثمر الأجنبي:

- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناتجة عن انخفاض تكلفة مدخلات أو عوامل الانتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.
- يساعد التملك المطلق للمشروع في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

2. عيوب الاستثمار من وجهة نظر الشركات الأجنبية

- هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة.
- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل: التأميم والمصادر والتصفية الجبرية أو الدول النامية المضيفة خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل: صناعة البترول والأسلحة والأدوية. (دريسي و حفاف، 2016/2017، صفحة 20)

الفرع الثالث: مشروعات أو عمليات التجميع

هذه المشروعات قد تأخذ كل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبه قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الاحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الاجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة... الخ والتجهيزات الرأس مالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه وفي هذا في الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تتأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي. (رواص، 2014/2015، صفحة 11)

الفرع الرابع: الاستثمار في المناطق الحرة

يهدف هذا النوع من الاستثمارات إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية لان التصدير يدر أرباحا بالعملات الأجنبية، ويخفض من الواردات، الامر الذي يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية، ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية.

1. **مزايا المناطق الحرة بالنسبة للبلد المضيف:** ونذكر بهذا الخصوص:

- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية داخل البلد.
- تنمية المناطق النامية والأقل تقدما.
- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال المستثمرين.

2. **مزايا المناطق الحرة بالنسبة للمستثمر الأجنبي:**

- الحصول على اعفاءات ضريبية وجمركية وأراضي بأسعار مناسبة.
- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهذه المشاريع.
- يمنح للمستثمرين الأجانب حق الإقامة داخل البلاد. (بوبعجة و مشري، 2020/2021، صفحة 14)

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على قرارات الاستثمارات الأجنبية وعلى حجمها والدولة والتي تتجه إليها هذه الأخيرة، ومن بين أهم هذه العوامل متغيرات تتعلق بالدولة المضيفة لها، ومجموعة المؤشرات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المرتبطة وهناك مجموعة أخرى من العوامل ترتبط بخصائص الشركات متعددة الجنسيات وأهدافها وسياسية الدولة الأم وطبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربطها بالدولة المضيفة ويمكن ذكر أهم المحددات التي تؤثر على قرار الاستثمار من عدمه ما يلي:

1. **توفر الاستقرار السياسي**: حيث أن توفر استقرار النظام السياسي شرط أساسي لا يستغني عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي. (سبيخي و شيخي، ب د، صفحة 4)

أ.**الاستقرار السياسي المحلي**: وتتمثل في عدم وجود نزاعات أهلية في البلد المضيف، ويرتبط كذلك بأيديولوجية الحكم الممارس، حيث تدفق الاستثمارات الأجنبية لتلك الدول التي تعتنق مفاهيم وسياسات الحرية الاقتصادية.

ب.**المخاطر الإقليمية**: تتمثل المخاطر الإقليمية في الاستقرار السياسي للدول المجاورة.

ت.**العلاقات الدولية**: وتتمثل في علاقة الدول المضيفة بالدول الأخرى فكلما كانت العلاقة قوية كان ذلك عاملا لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول باستخدام مناهج تحفيزية.

2. **توفر الاستقرار الاقتصادي**: وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:

- **عناصر الاقتصاد الكلي**: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم.
- **السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة**: كالسياسات الاستثمارية، سياسات التجارة الخارجية، الضريبة.
- **الحوافز المالية لجذب الاستثمار**: كحرية تحويل الأموال (الأرباح الخصة) الحوافز الجبائية والجمركية.

3. الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين الأجانب، فإذا كثرت الرشوة وعمت البيروقراطية وطول مدة اتخاذ القرار الاستثمار يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي. (تختوني و ملاخسو، 19-18 نوفمبر 2015، صفحة 6)

4. حجم السوق المحلية ونموها: يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أي الطلب الجاري، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد من (GDP) وعدد سكان مرتفع تعد محفز لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (بولرباح، 2012، صفحة 102)

5. توفر البنية التحتية المناسبة: يعتبر توفر بنية تحتية ملائمة محددا هاما ورئيسيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، إذ أنها تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمرين ومن رفع معدل العائد على الاستثمار ويراعي المستثمر الأجنبي توفر الدولة المضيفة على شبكة نقل حديثة تسهل عملية الوصول إلى الأسواق داخل الدولة المضيفة وكذلك العالم الخارجي، ووسائل اتصالات متطورة والتي تكمن من سهولة وسرعة الاتصال بين فروع الشركة في الدولة المضيفة والمركز الرئيسي في الدولة الام كما أنها تسهل من عملية تبادل البيانات والمعلومات بين الفروع والمركز. (بن سمينة، 2012/2013، صفحة 35)

6. توفر الموارد البشرية المؤهلة: إن انخفاض تكلفة اليد العاملة لم يعد عنصر جذب قوي للاستعمار الأجنبي المباشر، إذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة الجودة المرتفعة والعمالة المنتجة، وعليه فقد ركزت الدول التي نجحت في جذب الاستثمار على تحسين مستوى التعليم العام، وتحقيق الانضباط لعنصري العمل والإدارة، وتوفير مراكز البحث العلمي، وتدريب الكفاءات البشرية المتوفرة. (مودع، 2018/2019، صفحة 39)

7. توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات: فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

8. توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة: الذي يفتح الفرص أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار المباشر سنويا، كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الاسناد والمقاولة من الباطن التي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى. (مفتاح و بن سمينة، 2008، صفحة 111)

كما تختلف هذه المحددات من دولة إلى أخرى وذلك حسب سياسات تلك الدول ورغبتها في فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملائمة البنية الاقتصادية لقيام تلك الاستثمارات ويمكننا تلخيصها في الشكل رقم (01) الموضح أدناه.

الشكل رقم (1): محددات جذب الاستثمار الأجنبي

المصدر: رياش سهام، الإطار النظري لمحددات الاستثمار الأجنبية المباشر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية، 19 (2)، ص 172.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، وسنتناول في هذا المطلب أهم هذه النظريات على النحو التالي:

الفرع الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: النظرية الكلاسيكية

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، وتسند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي: (أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال، 1998، صفحة 11)

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى التحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتوالدة من عماليتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدولة.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية.

ومن الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية. (كحل الراس و مدور ، 2018/2019، صفحة 13)

ثانيا: نظرية عدم كمال السوق

أعدت هذه النظرية على يد الاقتصادي الكندي "Hymer" في 1960 وتقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، وأن توافر مزايا احتكارية أو بعض القدرات وجوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الشركة الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية.

وبمعنى آخر فإن ايمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو انتاجيا أو ماليا أو إداريا، سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات بالاستثمار. (بحري ، 2016/2017، صفحة 29)

ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي:

- اختلافات جوهرية في نوعية انتاجها بالمقارنة مع الانتاج المحلي.
- توفر مهارات إدارية وانتاجية وتسويقية مقارنة مع ما هو متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية.
- قدرات تتيح لها تحقيق حجم كبير في الانتاج والاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل انتاجية أقل كلفة وسعر بالمقارنة مع المشروعات المحلية التي تنتج بكلفة وسعر أعلى.
- احتراق اجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب انتاجية أكثر حداثة وتطور.
- الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.
- الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتي لها قدرة أكبر على المنافسة.

ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول. (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2001، صفحة 397)

الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق:

فيما يخص الانتقادات يرى "روبوك سيموندس" ما يلي:

- افتراض هذه النظرية معرفة الشركات معرفة الشركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة، ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي دون تقديم براهين مقبولة إذا تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخر للاستثمار. (صياد ، 2012/2013، صفحة 17)

الفرع الثاني: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

أولا: نظرية دورة حياة المنتج

نظرية دورة حياة المنتج وضحها "ريموند فيرنون Raymond Vernon" من جامعة هارفارد الأمريكية عام 1966، وتقوم هذه النظرية على مفهوم أن كل منتج من المنتجات يمر بمراحل حياة (الظهور، النمو، النضوج، الانحدار ثم الزوال) بدء من وصولها السوق التجاري وحتى زوالها منه وتعتمد هذه النظرية على تفسير العلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار المباشر في الدول النامية بشكل خاص من ناحية ومن ناحية أخرى كيفية وأسباب نقل الابتكارات والاختراعات الجديدة المتقدمة خارج حدود الدولة الأم، وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر. (حضري، 2012/2013، صفحة 19)

تنطوي دورة حياة المنتج الدولي أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكلين التاليين:

شكل رقم (2) دورة حياة المنتج الدولي

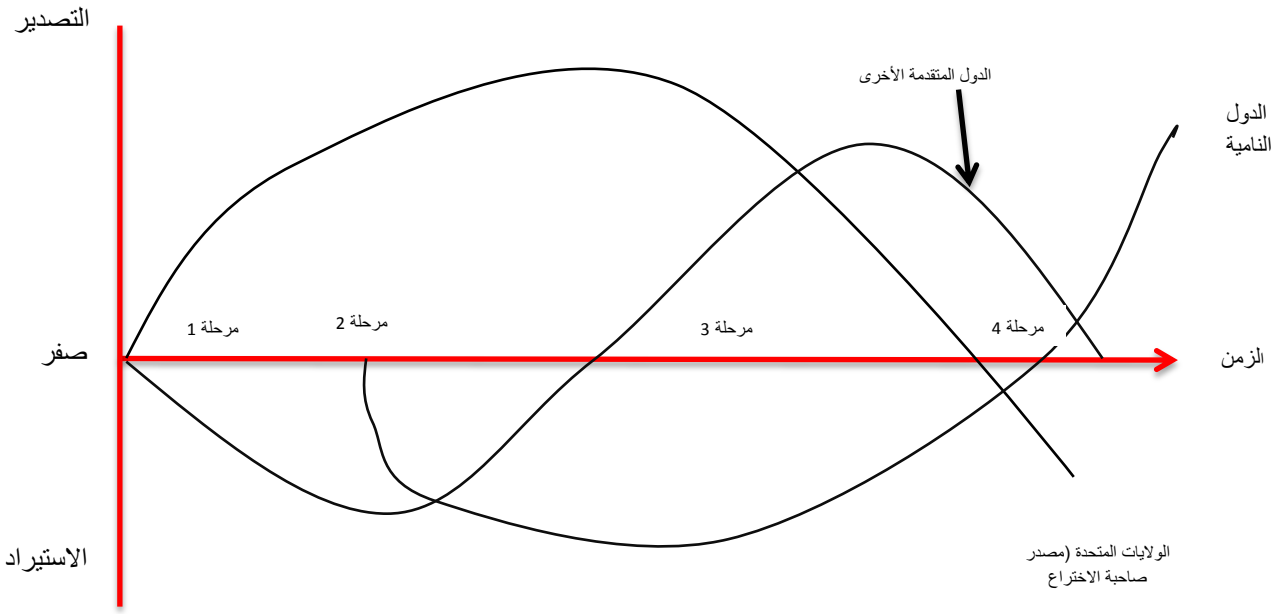

المصدر: أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، 1998، ص 45.

هذا الشكل يوضح ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة نفس المنتج.

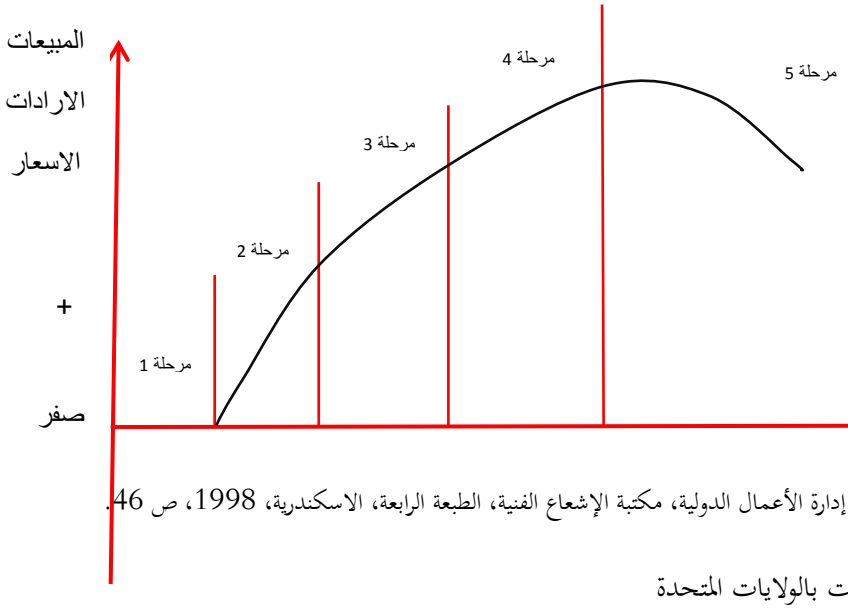

المصدر: أبو قحف عبد السلام، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، 1998، ص 46.

مرحلة (1): مرحلة البحوث والابتكارات بالولايات المتحدة

مرحلة (2): تقديم السلعة بالسوق الأمريكي

مرحلة (3): مرحلة النمو في الانتاج والتسويق المحلي والدولي.

مرحلة (4): بداية تشبع السوق المحلي وبدء انتاج السلع في الدول المتقدمة الأخرى

مرحلة (5): بدء انتاج السلع في الدول النامية وتدهور السلع بالسوق الأمريكي يسبب المنافسة السعرية أو الجودة... الخ

الانتقادات الموجهة لنظرية دورة حياة المنتج:

– إن الميزة التكنولوجية ليست هي الدافع إلى قيام الشركات بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل دورة حياة المنتج لأن الاستثمار لا يكون إلا في المرحلة الاخيرة.

– من الناحية العملية تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الدول المتقدمة والدول المضيفة (النامية) على حد سواء وفي نفس الوقت دون المرور بالمراحل التي عرضها قرنون في نظريته حول دورة حياة المنتج.

– هناك بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم لا تمر بنفس المراحل لدورة حياة المنتوج (صناعة تكنولوجيات الاتصال) إذ قد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة متزامنا مع ظهورها في أسواق الدول النامية.

(بن منصور، د س، صفحة 120)

ثانيا: نظرية الانتقائية "جون دنينج"

تعد النظرية الانتقائية لجون دنينج نظرية شاملة في تفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تجمع وتربط العناصر الأساسية لتفسيرات المختلفة والتي تعد تفسيرات جزئية في نظرية واحدة شاملة عرفت بنموذج الملكية والموقع والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لأن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الدول التي توفر لها أفضل الحوافز والتسهيلات الإدارية مما يمكنها من تعظيم قدرتها التنافسية لقد افترض "دنينج" أنه لا بد من توافر ثلاثة شروط أساسية حتى يتم اتخاذ قرار بـ الدخول في استثمار مباشر وتتمثل هذه الشروط: (بن ياني، 2011/2012، صفحة 74)

1.مزايا الملكية: تتمثل في تملك الشركة أصولا غير منظورة كالتسويق بالإضافة إلى مزايا الحجم.

2.مزايا الموقع: التي يجب أن تفوق شركات الدولة الأم، كاتساع حجم السوق، بنية أساسية مناسبة، استقرار سياسي، انخفاض تكلفة الكمالة وحوافز استثمار مختلفة.

3.مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية: تؤكد هذه الميزة على أهمية وضرورة امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج، كما أن الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في صورة استثمارات أجنبية مباشرة يمكن من تحقيق جودة الانتاج. (جميل، 2014، صفحة 316)

حسب وجهة نظر "جون دنينج" فإن أنماط دخول الأسواق الدولية يتحدد وفقا لمدى توفر المزايا السابقة تتمثل تلك الأنماط في الاستثمار الأجنبي المباشر، التصدير، التعاقدات مثلما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (1): أنماط دخول الأسواق الدولية

أنماط دخول السوق	مزايا الملكية	مزايا الموقع	مزايا التدويل
الاستثمار الأجنبي المباشر	متوفر	متوفر	متوفر
التصدير	متوفر	غير متوفر	متوفر
التعاقدات	متوفر	غير متوفر	غير متوفر

المصدر: خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصيص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015، ص 29.

يلاحظ من الجدول أن الشركة أمام ثلاث خيارات لاختراق وخدمة السوق الخارجي، وذلك تبعا لتوفر المزايا المطلوبة لذلك:

الخيار 1: خدمة السوق الخارجي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتحقق ذلك عند جمع المزايا الثلاثة.

الخيار 2: خدمة السوق الخارجي عن طريق التصدير، ويتحقق ذلك عن توفر المزايا الاحتكارية ومزايا التدويل.

الخيار 3: خدمة السوق الخارجي عن طريق التعاقدات ويتحقق ذلك عند توفر المزايا الاحتكارية وعدم توفر مزايا الموقع ومزايا التدويل.

إن ما يستنتج من النظرية الانتقائية أنه كلما كانت المزايا الاحتكارية لشركة ما في وقت معين أفضل بالمقارنة بالمزايا التي تمتلكها الشركات الأخرى، كلما كان هذا دافعا لهذه الشركة إلى الاستخدام الداخلي للمزايا في صورة استثمار أجنبي مباشر.

ومما سبق يتضح جليا أن النظرية الانتقائية تتميز بالشمول، فهي تستطيع إلى حد بعيد تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر كونها صيغة كتوليفة بين النظريات السابقة. (برباش، 2015/2016، صفحة 12)

الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: حاولت هذه النظرية الإجابة على التساؤلات الجوهرية لشرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وهي:

- لماذا تدويل الانتاج؟ أين يتم تدويل الانتاج؟ كيف يتم الدخول للأسواق الخارجية؟

إلا أن هناك الكثير من المسائل لم تتمكن النظرية من حلها منها:

- افتراض النموذج أن التعاقدات يتم استخدامها في حالة توافر مزايا الملكية ومزايا الموقع أيضا.

- لم تتمكن النظرية من تفسير ظاهرة التملك والاستحواذ التي تقوم بها بعض الشركات الدولية، والتي عادة ما تكون لخدمة استراتيجياتها مما يتجاوز تحليل المزايا (OLI).

- لا تمتلك بعض الشركات من الدول النامية الميزات الاحتكارية المتمثلة في التكنولوجيا ورأس المال، ومع ذلك فهي شركات متعددة الجنسيات بالاعتماد على الانتاج كثيف العمالة، وانخفاض التكاليف، والاعتماد على القدرات الشبكية في الدخول والاستثمار في الأسواق الدولية. (ليليا، د ت، صفحة 122)

المبحث الثاني: مفاهيم حول النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

اهتم عدد كبير من الباحثين في دراستهم للاقتصاد الكلي بالنمو الاقتصادي، إذ يعد هذا المصطلح جديدا نسبيا في التاريخ البشري إذ تسعى معظم الدول من خلال برامجها الاقتصادية إلى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقتضي الى تحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي تحقيق الرفاهية. (العايب و بوقريعة، 2019/2020، صفحة 28)

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

هو عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الاجمالي بين فترتين، أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي، الذي هو عبارة عن الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان.

كما يعرف النمو الاقتصادي على انه: "الزيادة المستمرة في دخل الفرد، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يعتبر نتيجة مترتبة على التغيرات الاقتصادية التي نتجت عن عملية التنمية. (فرحات، 2017، صفحة 171)

كما يعرف على أنه "عبارة عن معدل زيادة الانتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.

من خلال هذه التعريفات يمكن صياغة تعريف النمو كالآتي: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي "GDP" أو الدخل الوطني الاجمالي "GN" والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. (حربي، 2006، صفحة 265، 268)

وتتضمن هذه التعريفات ثلاث شروط أساسية:

- إن زيادة الناتج المحلي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد أي أن يوجد توافق بين كل (GDP) والنمو السكاني وهذا الأخير من أكثر العوائق التي تواجه النمو الاقتصادي حيث أن المعادلة التي يجب مراعاتها لتحقيق النمو هي كالآتي:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

غير أن معدل النمو السكاني إذا كان يحوي مؤهلات وكفاءات فلا يكون عائقا ونجدا هذا في الدول التي تستقطب الهجرة فنجد نمو سكاني عالي إلا أنه ذو تركيبة جيدة فهي تستقطب الأدمغة والكفاءات التي تساهم بدورها في رفع الاقتصاد.

– يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم) وهنا يبرز تأثير التضخم على النمو الاقتصادي فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات اضافية من السلع والخدمات وعليه فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل الفردي – معدل التضخم

– يجب أن تكون الزيادة المحققة مستمرة وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها سواء كانت مثل الزيادة التي جاءت في السبعينات حيث حققت دول الأوبك زيادة كبيرة والازمة الكورية وغيرها الكثير في تاريخ الاقتصاد العالمي ومن ناحية أخرى فإن الشمولية تأثير مباشر على التغيرات الكلية كالدخل الوطني لتوفير الرفاهية والاشباع لأفراد المجتمع. (عجيمة و ايمان، 2003، صفحة 71)

المطلب الثاني: محددات ومقاييس النمو الاقتصادي

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي لأي بلد لابد من توفر مجموعة من العوامل نذكر منها:

1. العامل البشري: إن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة أي كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الاجمالي أكبر من النمو السكاني يؤدي ذلك إلى الرفع من معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والعكس صحيح أي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة أكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي هذا يؤثر سلبا على معدل الدخل الحقيقي للفرد.

2. العامل البيئي: إن العوامل البيئية المناسبة من طبيعة الأرض المياه، المناخ ... الخ تساعد كثيرا في ازدهار الاقتصاد ونموه، إلا أن بعض الاقتصاديين يعتبرونه أن هذا العامل غير كافي لوحده فيجب توفر كل من رأسمال والمهارات الأساسية من أجل حسن استغلال الموارد، وأن يكون الطلب مبرر كافي من اجل الاستغلال. (زراري و السهلي ، 2020/2021، صفحة 11)

3. تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات والجسور، المدارس، الجامعات وغيرها أي تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي. (رنان، 2009، صفحة 49)

4. التقدم التكنولوجي: هو تنظيم يسمح باستخدام بدائل جديدة في عمليات الانتاج لتخفيض تكاليفها، كما يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات وابتكار منتجات جديدة، وفي كل هذه الأحوال يؤدي إلى زيادة الناتج عبر الزمن، حتى لو ظلت كميتا العمل ورأس المال دون تغيير وبالتالي فهو يعد عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي. (الأشقر، 2007، صفحة 74، 75)

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

أولا: قياس النمو الاقتصادي

يمكن قياس الناتج الاجمالي بإحدى الطرق الموضوحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): طرق قياس الناتج المحلي الاجمالي

الطريقة المستخدمة	طريقة الانفاق (أ)	طريقة الدخل (ب)	طريقة القيمة المضافة (ج)
المفهوم	تعني مجموع انفاق جميع القطاعات الاقتصادية على السلع والخدمات التي تم انتاجها في تلك السنة	تتمثل في مجموع الدخل الذي يحصل عليه، عناصر الانتاج التي أسهمت في العملية الانتاجية	تعرف على أنها الفرق بين قيمة الانتاج وقيمة مستلزمات الانتاج
طريقة حسابها	الناتج القومي الاجمالي = الانفاق + الاستهلاكي الخاص + الانفاق الاستثماري الانفاق العام+ (الصادرات– الواردات)	مجموع عناصر الانتاج العمل + الأرض + رأس المال	القيمة المضافة = قيمة الانتاج – قيمة المستلزمات = الانتاج

المصدر: سمية ولد بوله، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية ما بين 2000-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص 13.

ثانيا: كيفية قياس النمو الاقتصادي

- **مؤشر قياس النمو الاقتصادي:**

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي الاجمالي يعتبر المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف بأنه القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الاقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة. (سعيدي، 2016/2017، صفحة 60)

إن الناتج الوطني باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة يستطيع التعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، إذ عن طريق قياسه من سنة إلى أخرى يمكن التعرف على اتجاه التذبذبات في مستوى الانتاج وبالتالي التعرف على تغيرات مستوى المعيشة للأسر. (فرحي، 2004، صفحة 70، 71)

إن النمو الاقتصادي هو الفرق بين كمية الناتج المحلي الاجمالي لسنتين على التوالي فإذا رمزنا للنمو الاقتصادي (DY) $DY=Y_t - Y_{t-1}$ ومنه معدل النمو الاقتصادي ما هو إلا معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لسنة Y تحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لسنة Y_t إذا رمزنا لمعدل النمو الاقتصادي بـالرمز 3g فإن: $g = \frac{Yt - Yt-1}{Yt-1}$ (سيف الدين و عقبة ، 2018/2019، صفحة 20)

يعاب عن الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، كون الناتج من السلع والخدمات في حسابات الدخل المحلي الاجمالي تشير فقط إلى السلع والخدمات السوقية مع استبعاد الانتاج غير السوقي، فالناتج المحلي الاجمالي غالبا ما يفشل في دمج الانتاج والأرباح غير المبلغ عنها لما يسمى بالاقتصاد السري، كالتهريب والمضاربة كونها من الأنشطة الأكثر انتاجية غير الرسمية في الاقتصاد، وهذا ما يحدث في الدول النامية. (العايب و بوقريعة، 2019/2020، صفحة 46)

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الاقتصادية، الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

الفرع الاول: مفهوم التنمية الاقتصادية

تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض "العملية التي بمقتضاها يجرى الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية في البنيان الاقتصادي. (القريشي، 2007، صفحة 122)

وتعرف أيضا بأنها "مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وموجهة لتغير بنية وهيكل الاقتصاد القومي وتهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن تستفيد منها الغالبية العظمى من المجتمع". (محمود و واخرون، 2010، صفحة 298)

تعتبر التنمية الاقتصادية عن الزيادة في الناتج الوطني ودلك من خلال فترة معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة. (بكري، 2007، صفحة 70)

الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجدول الموالي:

جدول رقم (3): الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو هو زيادة متواصلة في الدخل الاجمالي الحقيقي أو الناتج الاجمالي	التنمية = النمو + مختلف التغيرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي
مفهوم النمو يتصف بالتضييق	التنمية مفهوم أوسع وشامل
مفهوم النمو يتصف بالجانب الكمي إذا يمكن قياسه بعدة مؤشرات مثل (PIB)	بينما التنمية تهتم بالكم والكيف معا
لا يهتم النمو الاقتصادي تلقائيا، إذ يمكن أن يكون وليدا لظروف عابرة	لا تحدث التنمية تلقائيا وإنما هي عملية مدروسة وناتجة عن خطة شاملة متعددة من قبل الدولة
يهتم النمو بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الانساني	التنمية الاقتصادية تهتم بالجانبين
النمو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الانتاج في المستقبل	التنمية مفهوم نمطي ينطوي على أحكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية وغير الاقتصادية كرفع القدرة الانتاجية
النمو لا يأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة ولا يحافظ على الموارد المادية	بينما التنمية تهتم بحاجات الأجيال القادمة من خلال المحافظة على الموارد القابلة للزوال
قد يتحقق النمو الاقتصادي بالاعتماد على موارد من الخارج قد يحدث نمو اقتصادي سريع	بينما التنمية لا تتحقق عندما يرتفع معدل النمو من خلال الاعتماد على الخارج بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية

المصدر: سيف الدين مهدي، عقبة جغابة، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2016)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019/2018، ص 19.

المطلب الرابع: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

تعددت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي، ومن بين هذه النظريات سيتم درجها في الجدول الآتي:

جدول رقم (4): النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

النظرية	تفسير النظرية
نموذج سولو	أن نموذج سولو مبني على تفاعل معدلات أساسية في الاقتصاد الكلي وهي: $Y=AK$ وهي عبارة عن دالة كوب دوغلاس بحيث: Y: الانتاج الاجمالي K: رأس المال A: التكنولوجيا L: العمل
نموذج هارود	يقوم هذا النموذج على إن الادخار ورأس المال هم أساس عملية النمو الاقتصادي ويشمل النموذج على: دالة للإنتاج ليست فيها مجال للإحلال بين رأس المال والعمل وتأخذ الشكل التالي: $Y=Min\ (vk.bl)$
نظرية النمو الداخلية	تقوم هذه النظرية بتفسير العوامل المحددة لمعدل النمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى (سولو) والذي يعرف بمتبقي Solow وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية وتحسن في الانتاجية لتعرض التوجه الطبيعي لتناقض العوائد

المصدر: سمية ولدبوله، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية ما بين 2000-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص 16.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرا تمويليا لاقتصاديات الدول النامية، حيث تساهم في بناء تنميتها من خلال ما يصاحبها من تكنولوجيا متقدمة ومعارف وتقنيات جديدة في التسيير، بالإضافة إلى الرفع من القوة التصديرية وتحسين قنوات توزيع وتسويق السلع المنتجة والمصدرة من طرف البلدان بسبب ضيق أسواقها، وبفضل احتكاكها مع القطاعات الصناعية المحلية تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسين مستويات التكوين وخبرة اليد العاملة المحلية. (بحري ، 2016/2017، صفحة 86)

ومن خلال هذا يتم الاشارة إلى عدة علاقات التي تفسر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

الشكل رقم (3): تفسير العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الاقتصادي

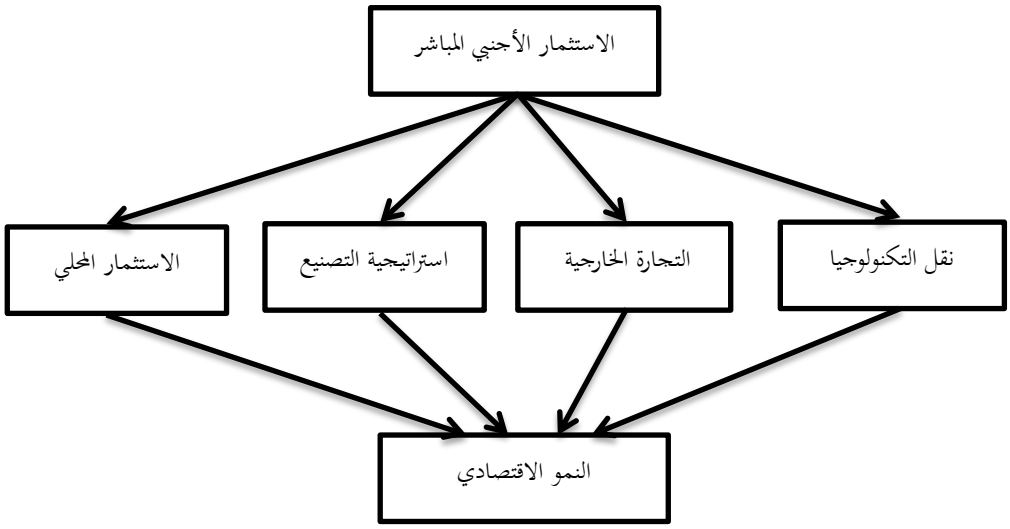

المصدر: سمية ولد بولة، أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية ما بين 2000-2017، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2019/2018، ص 17.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي وعوائد التقدم التكنولوجي

تتم عملية التكنولوجيا بين الدول النامية والدول المصنعة وتحويل وسائل الانتاج المتطورة والمجهزة لكافة التقنيات الحديثة من الدول المتطورة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ينفذ مع الشركات الاجنبية.

في الأدبيات الاقتصادية قد تكون عملية نقل التكنولوجيا، الآلية الرئيسية التي من خلالها توجد ذريعة لتواجد شركات أجنبية يكون لها بالغ الأثر الايجابي في اقتصاديات الدول النامية المضيفة، وتعتبر الشركات المتعددة الجنسيات المصدر الرئيسي للبحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستوى التكنولوجيا المتواجد لديها بشكل عام أعلى مما كانت عليه في البلدان لذلك تعد الشركات المتعددة الجنسيات قادرة على توليد تأثير كبير جدا في التكنولوجيا. (زعيتري، 2018/2019، صفحة 99)

وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الايجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها:

– دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب.

– توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين رأس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الانفاق على التعليم والتدريب.

– وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الإطار.

– إعداد ووضع خطط تحدد نوع التكنولوجيا، وطرق وأساليب نقلها مع تحديد الأولويات في ذلك. (نزاري، 2008، صفحة 93)

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر والعمالة

تسعى الدول النامية جاهدة إلى القضاء على شكلة البطالة أو الحد منها، ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب أمام الاستثمارات الاجنبية على أمل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل كما أن دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة منها: (أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، 2001، صفحة 147)

– خلق علاقة التكامل بين أوجه النشاط الاقتصاد في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، وهذا سيؤدي إلى خلق مشروعات وطنية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.

– إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية أو مساعدة.

– إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المناطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المختلفة اقتصاديا داخل الدولة. (العايب و بوقريعة، 2019/2020، صفحة 49)

المطلب الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والاستثمار المحلي

لقد اهتم التحليل الكنزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الانتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الاجمالي، ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن $\mathbf{I = I_d + I_f}$

حيث:

I: الاستثمار المحلي الاجمالي

I_d: الاستثمار المحلي في الدول المضيفة

I_f: الاستثمار الأجنبي المباشر

ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرين الاجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الافتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الاجنبي المباشر، ونتيجة لذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له أثر تحفيظي أو مثبط للاستثمار المحلي أو ما يطلق على تلك العلاقة تأثري بالإحلال والتكاملية بين الاستثمار المحلي والاستثمار الاجنبي المباشر، والتي تنشأ من طريقة تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (سعيدي، 2016/2017، صفحة 84)

واستنادا إلى الدراسة التي قام بها Chumpeter، فإن أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة يكون:

- إحلاليا إذا كان الاستثمار المحلي يستعمل تكنولوجيا تقليدية، حيث لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات التي تستعمل التكنولوجيا العالمية.
- تكامليا إذا كانت الدول المضيفة تمتلك تكنولوجيا متقدمة وشركاتها المحلية قادرة على إحلال التكنولوجيا الحديثة محل التكنولوجيات التقليدية، وبالتالي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر محفز للاستثمار المحلي.

وفي دراسة معتمدة من قبل الأونكتاد عام (1992) قدمت دعما واضحا لدور الاستثمار الأجنبي المباشر كما كنة للنمو الاقتصادي في الدول النامية، فمن المتوقع أن يعمل الاستثمار الاجنبي المباشر كحافز للاستثمار المحلي عن طريق الاضافة إلى المواد المحلية وتقديم إشارة على الثقة بفرض الاستثمار، وهذه العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي كانت محل بحث من قبل الاقتصاديين (أجوسن وماير) في عام 2000 اللذان بحثا مدى الذي يستقطب عنده الاستثمار الأجنبي المحلي وطبقا للنموذج فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي تختلف ما بين الدول اعتمادا على السياسة المحلية وطبيعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل (أنشطة جديدة او أنشطة سائدة). (سيف الدين و عقبة ، 2018/2019، صفحة 28)

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي وتطوير التجارة الخارجية

هناك علاقة وطيدة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات أو الواردات، إلا أن زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار إلى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا يكسب التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات. وهنا تجدر الإشارة إلى التفريق بين الأثر المباشر والأثر غير المباشر (العايب و بوقريعة، 2019/2020، صفحة 50)

الأثر المباشر: بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات التي تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي. (نزاري، 2008، صفحة 95)

الأثر غير المباشر: إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

أ. نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الشركات الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الانتاج.

ب. تقود الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية، وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات ما بعد، وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها. (صياد ، 2012/2013، صفحة 50)

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة هامة لرفع معدل النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية تسمح بتنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة الدول المضيفة، بالإضافة إلى ذلك تم التطرق إلى النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربط بينهما، ومن خلال تأثيره على التجارة الخارجية التي تصاحب الشركات متعددة الجنسيات إلى البلد المضيف، وكذلك التكنولوجيا، والاستثمار المحلي والعمالة.

الفصل الثاني: دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

تمهيد:

إن الجزائر من أهم البلدان التي تسعى إلى جذب أكبر عدد من الاستثمارات الاجنبية ولأهمية هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في ظل الامكانيات الضخمة للاستثمار في الجزائر وضعف جهاز الانتاج المحلي ولذلك نجدها تعمل على توفير مناخ استثماري ملائم محفز ومشجع للمستثمر الأجنبي وهذا بتطبيقها لبرامج الإصلاح الهيكلي ومن بين هذه الإصلاحات التي قامت بها نجد قوانين تخص الاستثمار والتي تحمل في طياتها جملة من الضمانات والحوافز تهدف من خلالها جذب أكبر قدر من التدفقات الاستثمارية.

ومن هدا المنطق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006–2020)

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2006–2020)

المبحث الأول: الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر، ويتجلى ذلك من خلال الاصلاحات التشريعية التي قامت بها، إضافة إلى الحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي إلا أن هناك جملة من العراقيل لا تزال تقف في طريقها وكل هذا سيتم عرضه في المبحث.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: تطور قوانين الاستثمار الاجنبي في الجزائر

أولا: قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990

وقد نص قانون 10/09 على إلغاء الفوارق بين المستثمر المحلي والأجنبي حيث أنه يهدف في مجمله إلى تنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، ولتحقيق الأرباح كرس قانون (10/90) التوجه الليبيرالي للاقتصاد الجزائري من خلال مجموعة من المبادئ متمثلة في:

– حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشير بنك الجزائر وذلك خلال 60 يوم من تقديم الطلب.

– الضمانات الواردة في الاتفاقية الدولية التي توقع عليها الجزائر حيث أن قانون 10/90 لم يحدد الامتيازات والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب، حيث نص على الضمانات المتعلقة بالتحويل، وقد لوحظ أنه ما بين (19990–1993) تم دراسة 303 ملف وتمت الموافقة على 195 ملف، حيث تشكل 102 ملف المشاريع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والباقي موزع بين أصحاب الامتياز والتجار بالجملة. (دريسي و حفاف، 2016/2017، صفحة 47، 48)

ثانيا: قانون الاستثمارات لسنة 1993

بعد صدور قانون 10/90 بثلاث سنوات جاء قانون الاستثمار الصادر في أكتوبر 1993 يرتكز هذا القانون على ما يلي:

– إنهاء التفرقة بين الاستثمار العمومي والخاص من جهة والمستثمرين المقيمين وغير المقيمين من جهة أخرى وهذا يعني المعاملة المماثلة لكل المستثمرين على سواء.

– عدم قرض شكليات ثقيلة ومعقدة بهدف تسهيل الاستثمارات يلاحظ أن هذا القانون قام بفتح المجال أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، حيث يرخص لها الاستثمار في شتى القطاعات لإنتاج السلع والخدمات ما عدا القطاعات الاستراتيجية للدولة كقطاع المحروقات. (العايب و بوقريعة، 2019/2020، صفحة 56)

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

لقد جاء هذا القانون من اجل إضفاء صيغة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا الاستثمارات الوطنية وإعطاء نفس جديد لها وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

- إلغاء التمييز بين الاستثمار العمومي والخاص
- عدم حصر الاستثمارات في بعض القطاعات وإهمال الباقي.
- توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل العمليات المتعلقة بالخوصصة، وكذا إمكانية جعل الاستثمار في شكل مساهمة رأسمال المؤسسة سواء مساهمة نقدية أو عينية.
- إضافة إلى عدة ضمانات وامتيازات أخرى محفزة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر مكملة لما جاء به قانون 93-12. (الأمر رقم 01-03، الصادرة في 20 أوت 2001، صفحة 4)

رابعا: الأمر رقم 06–08 المؤرخ في جويلية 2006

جاء هذا الأمر رقم (06-08) الموافق لـ 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرض الاستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال انشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من رأس مال المقيم أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية. (خيالي ، 2015/ 2016، صفحة 89)

خامسا: الأمر رقم (09–01) المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009

إن أبرز التعديلات على الأمر (03/01) والمتعلق بتطوير الاستثمار هو التعديل الذي حمله الأمر (01/09) والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والذي أخضع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة في الجزائر لقاعدة (49/51) لصالح الطرف الجزائري. (زغبة، 2012، صفحة 193)

وتضمن هذا الأمر شروط جديدة لكل استثمار أجنبي مباشر صادر ابتداءً من سنة 2009 حددت في أربع نقاط أساسية هي كالآتي:

- إجبارية الشراكة في الاستثمارات الأجنبية مع المؤسسات الجزائرية.
- لا يحق للمؤسسات الأجنبية أن تمتلك أكثر من (49%) من حصتها داخل البلاد.
- تجنب عرض جميع مشاريع الاستثمار على المجلس الوطني للاستثمار بدل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- يفرض على المستثمرين التمويل المحلي دون الخارجي أي الاتجاه إلى البنوك العمومية فقط لامتصاص فائض السيولة داخل البنوك الجزائرية. (سيف الدين و عقبة ، 2018/2019، صفحة 37)

سادسا: القانون رقم (16–09) المؤرخ في 2016/08/03

هذا القانون جسد رغبة الجزائر في الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وإعطائها ديناميكية وحركية أكبر من خلال مجموعة من الضمانات القانونية والقضائية أو التحفيزات الضريبية والإدارية التي جاء بها القانون والتي لم يعرفها قوانين الاستثمار السابقة، وتهدف الجزائر بهذا إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي وتوزيع المداخيل والاستقلال الأمثل للبترول المتاحة للخروج من التبعية لسوق المحروقات التي لم تعد مستقرة وهو ما أثر بشكل كبير على إيرادات الدولة، كما يظهر من خلال هذا القانون أن المشرع الجزائري قدم ضمانات عديدة للمستثمرين الاجانب مع ما يتماشى مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كضمان المساواة بين المستثمرين وضمان استقرار أحكام هذا القانون، كما يضمن عدم نزع الملكية، ملكية المستثمر أو الاستيلاء عليها إلا في حالات خاصة، ويترتب على ذلك تفويض عادل ومنطق وضمن حق اللجوء إلى التحكيم والوساطة الدولية كما منح للمستثمر حرية تحويل رؤوس الاموال والعائدات، وكل هذه الضمانات من شأنها أن تعطي دفع قوى للاستثمارات الأجنبية. (قانون رقم 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016)

سابعا: مرحلة ما بعد قانون الاستثمار الجديد 2016

في إطار البحث عن بدائل اقتصادية جديدة من خلال خلق اقتصاد متنوع بديل لاقتصاد المحروقات، لجأت الحكومة إلى وضع هذا القانون الجديد الذي مازال ساري المفعول إلى حد الآن، والذي أقر جملة من الحوافز والامتيازات التي لم يتم اقرارها في التشريعات السابقة، ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والاجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات (المادة 1 من الامر 16-09).

وقد جاء هذا القانون في 39 مادة منظمة في خمس فصول كما يلي:

- الفصل الاول: جاء فيه مجال التطبيق من المادة 01 إلى المادة 04
- المزايا جاء ذكرها في الفصل الثاني من خلال المواد من 05 إلى 19
- جاء في الفصل الثالث أجل الانجاز ضمن المادة 20
- تضمن الفصل الرابع الضمانات الممنوحة للاستثمارات في المواد 21 إلى 25
- الفصل الخامس، جاء فيه أجهزة الاستثمار في المواد من 26 إلى 39

وتطبيقا للمادة 38 من القانون 16-09 ظلت بعض النصوص التنظيمية الصادرة ضمن الأمر 01-03 سارية المفعول مؤقتا إلى حين استبدالها بنصوص تنظيمية جديدة ثم ازدارها في 08 مارس 2017 في الجريدة الرسمية العدد 16 كما تم تعديل المرسوم التنفيذي رقم 356/06 لسنة 2006 والمتعلق بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (باشا، 2019/ 2020، صفحة 44، 45)

المطلب الثاني: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وعوائقه

الفرع الأول: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال تصفح قوانين الاستثمار في الجزائر نجدها تنص صراحة على جدية الجزائر في تشجيع الاستثمار وحمايته من خلال تمكينه من المشاركة في النشاط الاقتصادي، وتتأكد هذه الضمانات أكثر في الأمر 01-03 تحت الباب الثالث بعنوان الضمانات الممنوحة للمستثمرين حيث تعرضت المواد 14، 15، 16، 17، منه بالتفصيل إلى هذه الضمانات وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص هذه الضمانات في:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.
- إمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها.
- المعاملة بالمثل لكل المستثمرين.
- إمكانية الطعن الإداري والقانوني.
- إمكانية لجوء المستثمرين الأجانب إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع.

(زغبة، 2012، صفحة 14)

الفرع الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

إن بعض المعوقات لازالت تطبع هذه البيئة وظلت تقف وراء أحجام هؤلاء المستثمرين ومن بين هذه المعوقات:

1. انتشار مظاهر الفساد متمثلة في الرشوة والمحسوبية والتعصب رغم الجهود المبذولة.
2. معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في ارتفاع تكاليف الانتاج ومعوقات التسويق والمعوقات المعيارية.
3. شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها والتي عادة ما تكون على شكل رهن رسمي لعقارات. (حمدي و حمدي، صفحة 339، 340)
4. تخلف البنى التحتية والهياكل الأساسية من اتصالات ونقل وطرقات... الخ
5. مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع لعدم كفاية الأراضي في المناطق الصناعية إضافة إلى ارتفاع أسعارها وصعوبة التنازل عنها من طرف الهيئة المكلفة بالتنازل عن أراضي الأملاك العمومية (لجنة تنشيط الاستثمارات، تحديدها وترقيتها CALP)
6. محدودية الأسواق المحلية وضعف قدرتها الاستيعابية.
7. عدم توفر البيانات الكافية عن الأوضاع الاقتصادية والفرص الاستثمارية. (العايب و بوقريعة، 2019/2020، صفحة 60، 61)

المطلب الثالث: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد نص القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار على حزمة من الحوافز الممنوحة للاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالنشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

الفرع الأول: المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة

بمقتضى المادة 12 من القانون 16-09 تستفيد الاستثمارات من العديد من المزايا وهي: (ميلود ، صفحة 56)

أولا: مرحلة الانجاز: تتمثل في ما يلي:

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستورد التي تدخل مباشرة في انجاز المشاريع.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء عن دفع حق نقل الملكية والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجابية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداءً من تاريخ الاقتناء.
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال. (زروق و رقاب، 2017، صفحة 108، 109)

ثانيا: مرحلة الاستغلال

يعد معاينة الشروع الفعلي في النشاط بناءً على المحضر الذي تعده المصالح المختصة بطلب من المستثمر، يستفيد هذا الأخير من بعض المزايا والاعفاءات الضريبية والتي تتمثل فيما يلي:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

وبموجب المادة 13 من القانون 16-09 تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة من المزايا التالية: (المادة 13 من القانون 19-09 ، المؤرخ في 03 اوت 2016)

1. مرحلة الانجاز:

زيادة على المزايا العامة المذكورة أنفا تستفيد الاستثمارات في هذه المرحلة من المزايا التالية:

- تتكفل الدول كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقسيمها من قبل الوكالة.

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجابية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، وذلك لمدة شر سنوات إذا كانت هذه المشاريع مقامة في الهضاب العليا أو تلك المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدولة ولمدة 15 سنة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير على أن ترتفع بعد هذه المدة إلى 50% من مبلغ الإتاوة. (سيف الدين و عقبة ، 2018/2019، صفحة 41)

2. مرحلة الاستغلال:

وتختلف مدة الاعفاء هنا، حيث حدد المشرع مدة الإعفاء من 03 سنوات إلى 10 سنوات لهذه الاستثمارات مما يلي:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني ويبدأ سريان هذه المزايا من التاريخ الفعلي للاستغلال الموضح في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية المختصة بناء على طلب المستثمر. (زروق و رقاب، 2017، صفحة 110)

الفرع الثاني: المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز أو المنشأة لمناصب الشغل

تمنح نفس الامتيازات الجبائية والمالية المحددة في المادتين 12 و13 لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية، كما ترفع مدة مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الاستثمارات خارج المناطق التابعة للجنوب والهضاب العليا، وكذلك كل منطقة أخرى تتطلب مساهمة خاصة من قبل الدول من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل، وهذا خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال. (ميلود ، صفحة 58)

الفرع الثالث: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، التي تبرم الاتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار. (المادة 16 من القانون 16-09، المؤرخ في 03 أوت 2016)

وتتمثل الامتيازات المرتبطة بمرحلة الاستغلال فيما يلي:

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة قد تصل 10 سنوات
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة السنوية إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات والمساعدات والدعم المالي، وكل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز للمدة المتفق عليها مع الوكالة الوطنية ابتداءً من تاريخ التسجيل.
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار CNI لمنح اعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المنطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة لا تتجاوز 5 سنوات. (زروق و رقاب، 2017، صفحة 111، 112)

المبحث الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2006–2020)

سعت الجزائر من خلال سلسلة القوانين والاصلاحات التي قامت بها لتحقيق النجاح في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن برغم من ذلك لم تصل إلى طموحاتها، وكانت معظم هذه الاستثمارات في مجال المحروقات وعليه سنتناول هذه التطورات خلال الفترة (2006-2020). (رواص، 2014/2015، صفحة 99)

المطلب الأول: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لبعض المؤشرات الدولية

الفرع الاول: تعريف المناخ الاستثماري

يعرف المناخ الاستثماري بأنه " مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتشجيعه في توجيه استمارة إلى بلد دون آخر، ويبدو أن المناح الاستثماري لا يقتصر على الحدود الاقتصادية بل يتجاوزها إلى ظروف السياسية والاجتماعية والقانونية والمؤسسة السائدة في البلد المعني، حيث تتداخل هذه العوامل والظروف فيما بينها لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للدول المضيفة (ماجد، 2011، صفحة 12).

الفرع الثاني: المؤشرات الدولية لقياس مناخ الاستثمار

توجد العديد من المؤشرات الدولية والإقليمية التي يعتمد عليها في تقييم مناخ الاستثمار في بلد ما ولأجل تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، اعتمدنا أهم المؤشرات المعتمدة كما يلي :

أولا: مؤشر سهولة آداء الاعمال

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي ، ويحلل مؤشر سهولة آداء الاعمال عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي : تأسيس الكيان القانوني للشركة وبدء النشاط التجاري ، استخراج التراخيص ، توظيف العاملين ، تسجيل الملكية ، الحصول على الائتمان المصرفي ، حماية المستثمرين ، نظام دفع الضرائب ، التجارة عبر الحدود ، تسجيل وتنفيذ العقود ، وأخيرا تصفية النشاط التجاري ، وتستخدم هذه المؤشرات الفرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح ، كما يتكون كل مؤشر فرعي من عدة مكونات. (سيف الدين و عقبة ، 2018/2019، صفحة 47)

جدول رقم (5): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة آداء الاعمال خلال الفترة (2006–2020)

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الترتيب	128	116	125	132	136	136	148	
البيان	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الترتيب	152	153	154	163	156	166	157	157

المصدر: بيانات سهولة أداء الأعمال على الموقع الإلكتروني: **http**:// **arbic**.**doingbusiness**.**org**

نلاحظ من حلال الجدول أعلاه أن الجزائر تقع في المراتب المتأخرة عالميا ضمن مؤشر سهولة آداء الاعمال خلال الفترة (2006-2020) ،حيث شهدت تراجعا كبيرا ومستمرا في ترتيبها إذ حصلت الجزائر على المرتبة (128) عالميا سنة 2006 لتتراجع سنويا إلى غاية 2020 حيث تحصلت على المرتبة (157) ، وهذا ما يوضح أن مناخ الاستثمار في الجزائر يضع عقبات كثيرة أمام المستثمرين الأجانب من بداية المشروع حتى نهايته.

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي

يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WAF) ضمن تقريره السنوي ويستند في تحديد مستوى التنافسية على تصنيف الدولة المشاركة وفق وضعية كل دولة ضمن مراحل النمو الاقتصادي المختلفة المعتمدة على (الموارد الطبيعية ، الكفاءة والفعالية ، المعرفة والابتكار) ، ويتم فيه قياس 12 مؤشرا فرعيا تحت ثلاثة مجموعات أساسية تشمل : متطلبات أساسية ، معززات الكفاءة ، الابتكار وتطور الاعمال.

إن هذا المؤشر يقيس مختلف البيانات الكمية والنوعية والأداء الميداني الذي يمكن أن يكون محفزا أو معرقلا للمناخ الاقتصادي للدول ، وتأتي الجزائر في تصنيفه منذ سنة 2006 في مراتب متأخرة كما يرد في الجدول الموالي.

جدول رقم (6): تطور مؤشر التنافسية العالمية للجزائر خلال الفترة (2006-2020)

الترتيب العالمي			
السنة	الرتبة	عدد الدول	التقييم
2006	76	125	3،9
2007	76	128	3،9
2008-2009	99	134	3،71
2009-2010	83	133	3،95
2010-2011	86	139	3،96
2011-2012	87	142	3،96
2012-2013	110	142	3،72
2013-2014	100	148	3،79
2014-2015	79	144	4،08
2015-2016	87	144	3،97
2016-2017	87	138	3,98
2017-2018	86	137	4،07
2018-2019	92	140	53،08
2019-2020	89	141	56،3

المصدر: (قلوح، 2020-2021، صفحة 212)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت تراجعا في تنافسية الاقتصاد العالمي ، خلال الفترة 2006- 2013 وبعدما يعود إلى التحسن سنة 2014 بالرتبة 79 برصيد نقاط يبلغ 4،08 ، حيث حافظت الجزائر على ترتيب مستقر نوعا ما لمؤشر التنافسية 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 ، وتعود إلى التحسن سنة 2020 برتبة 89 برصيد نقاط يبلغ 56، 3 على سلم 100 نقطة.

وبالتالي فإن هذه الوضعية تشير إلى عدم مواءمة المناخ الاستثماري والتجاري وعدم تحسنه نسبيا بالإضافة إلى الغموض السائد في مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري ومحفزاته ، بالرغم من الجهود المبذولة دوريا خاصة فيما يتعلق بقوانين الاستثمار ، وقاعدة رأسمال49/51، وقد لوحظ بشأن هذه القوانين عدم استقرارها مما يسبب عدم اليقين لدى المستثمرين الأجانب ، بالإضافة إلى تغير قوانين التجارة الخارجية وفقا لاستقرار ميزان المدفوعات الذي يعتمد أساسا على قطاع المحروقات مما يجعله غير مستقر ومتقلب حسب أسعار النفط العالمية

ثالثا: مؤشر الحرية الاقتصادية

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995 وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، وقد دخل في المؤشر 161 دولة عام 2002 بينها 20 دولة عربية من بينها الجزائر ، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية.

ويعتمد هذا المؤشر على عشرة عوامل ، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ، ويتم حساب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية والذي يمكن توضيح قيمته كما يلي : (صياد ، 2012/2013، صفحة 91)

- ❖ (80–100) : حرية اقتصادية كاملة.
- ❖ (70–79،9) : حرية اقتصادية شبه كاملة.
- ❖ (60–69،9) : حرية اقتصادية معتدلة.
- ❖ (50–59،9) : ضعف الحرية الاقتصادية.
- ❖ (**0**–49،9) : إنعدام الحرية الاقتصادية.

جدول رقم (7):مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2006–2020)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد المؤشر	55،7	55،4	56،2	56،6	59،9	52،4	51،0
السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
رصيد المؤشر	49،6	50،8	48،9	50،1	5،46	44،7	46،2	46،9

المصدر: (قلوح، 2020-2021، صفحة 209)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر سجلت تراجعا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2006-2020 ، خاصة منذ سنة 2013 إلى غاية 2020 بتسجيله مستوى أقل من (50 درجة) ، حيث سجلت أدنى قيمة له سنة 2018 بقيمة 44،7

مما يعني أن الحرية الاقتصادية في الجزائر شبه منعدمة ، وهو ما يشكل أحد السلبيات في مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة في استقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال (2006-2020)

تعرف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تذبذبا واضحا وعدم الانتظار من سنة إلى أخرى، ويبين الجدول والشكل البياني التاليين تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006-2020.

جدول رقم (8): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنة	القيمة	السنة	القيمة
2006	1888.17	2013	1696.867
2007	1743.33	2014	1506.73
2008	2631.71	2015	584.46
2009	2753.76	2016	1637.04
2010	2301.23	2017	1232.319
2011	2580.35	2018	1506.317
2012	1499.45	2019	1382.00
		2020	1125.00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: www.unctad.org

الشكل رقم (04): منحنى بياني يبين حجم تدفقات الاستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر

خلال الفترة 2006- 2020

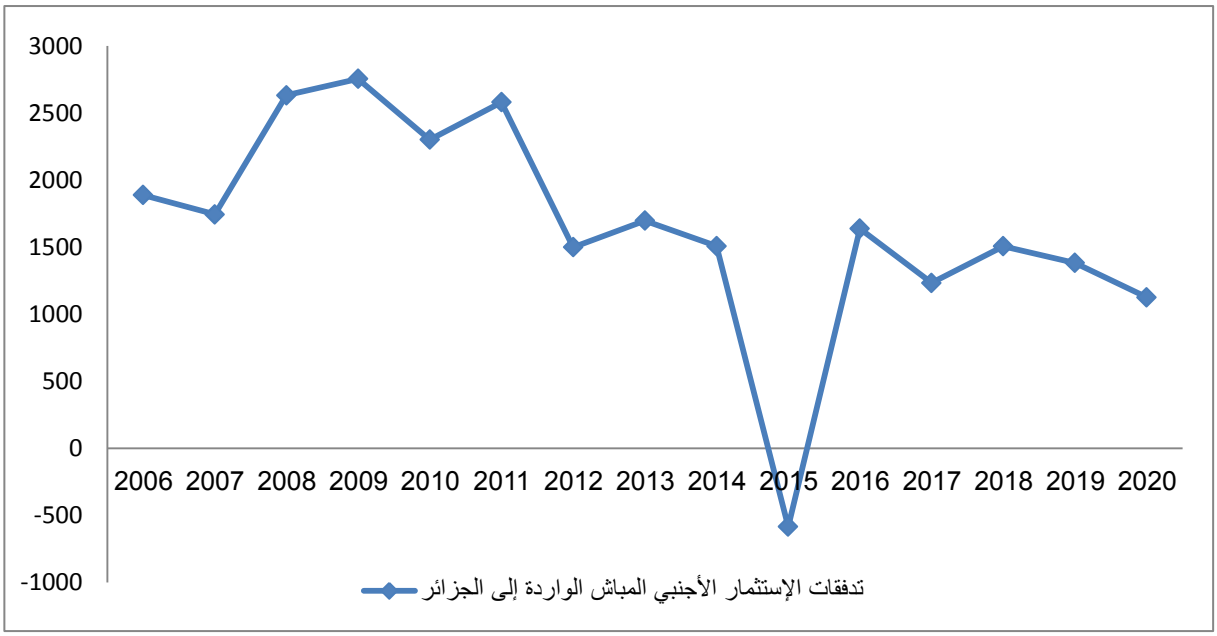

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال الجدول رقم (05) والشكل البياني أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت انخفاضا خلال 2006-2007 يقدر بـ 144.9 مليون دولار، وهذا راجع لارتباط الاقتصاد الجزائري بالسعار العالمية للبترول، أما في سنة 2008 فقد وصلت هذه التدفقات حوالي 2631.71 مليون دولار على الرغم من تداعيات الازمة المالية العالمية بحيث لم تتأثر الجزائر بالأزمة العالمية لسنة 2008، تواصل ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي سنة 2009 حيث بلغت التدفقات الواردة حوالي: 2753.76، وهذا دليل على أن الاقتصاد الوطني تحمل أثر الصدمة الخارجية بسبب تحسن الوضعية المالية الخارجية، وكذلك يرجع هذا التطور إلى طبيعة الاجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الدولة من جهة ومن جهة أخرى المشاريع الاستثمارية الكبرى ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) والتي تم اسناد الكثير منها لشركات أجنبية.

أما في سنة 2010 انخفض حجم الاستثمارات الواردة حيث بلغت 2301.23 مليون دولار، ثم عاودت الارتفاع سنة 2011 وصلت إلى 2580.25 ويعود هذا الارتفاع إلى جراء تحسن وتطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة، لكن خلال سنة 2012 فقد عرفت التدفقات الواردة انخفاض كبير سجل 1499.45 مليون دولار وهذا راجع إلى فرض قاعدة (49/51) التي تحد من مساهمة الشركات الاجانب.

ثم شهدت التدفقات الواردة ارتفاعا سنة 2013 ثم عاودت الانخفاض سنة 2014، وتستمر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لتصل إلى ما دون الصفر بمقدار 584 مليون دولار في سنة 2015 ويعود ذلك إلى تراجع أسعار البترول التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري واستمرار العمل بقاعدة (49/51) مما أدى إلى خروج الاستثمارات الأجنبية من الجزائر بدل دخولها، وفي سنة 2016 استطاعت الجزائر جلب استثمارات مباشرة بقيمة 1637.04 مليون دولار وذلك راجع جزئيا إلى التحسن الذي عرفه الانتاج النفطي، سرعان ما استقر الوضع سنة 2017، 2018 لتسجل 1506.317 مليون دولار 2018، حيث شهدت تدفقات الاستثمار الوارد تراجعا سنة 2019 حيث قدرت بـ 1382.00 وكذلك سجلت تراجعا سنة 2020 بفعل انعكاسات جائحة كورونا (covid 19) وانهيار أسعار المحروقات، كما يجب على السلطات العمومية مباشرة اصلاحات عميقة للنظام المالي.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2013–2017)

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2013–2017)

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3.539	10	5
سنغافزرة	3.151	3	1
إسبانيا	2.565	10	6
تركيا	2.313	4	4
ألمانيا	380	7	7
جنوب إفريقيا	350	1	1
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	4	4
ايطاليا	232	1	1
المملكة المتحدة	212	2	2
أخرى	892	28	28
الإجمالي	14.293	82	69

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص 61.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) والذي يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من يناير 2013 إلى ديسمبر 2017، بأن الصين استحوذت على الحصة الأكبر أي المرتبة الأولى من المشاريع الاستثمارية في الجزائر بقيمة 3.539 مليون دولار حيث قدمت 10 مشاريع استثمارية بـ 5 شركات بعدها في المرتبة الثانية سنغافورة بـ 3 مشاريع استثمارية مقابل 3.151 مليون دولار من خلال شركة واحدة، اما اسبانيا فقد حازت على المرتبة الثالثة وذلك بـ 10 مشاريع استثمارية و6 شركات حيث قدرت التكلفة بـ 2.565 مليون دولار، في حين احتلت تركيا المرتبة الرابعة بـ 4 مشاريع استثمارية مقابل 2313 مليون دولار، أما الدول الأخرى المتبقية (دول أخرى، ألمانيا، جنوب افريقيا، فرنسا، سويسرا، إيطاليا، المملكة المتحدة) فكانت مساهمتها ضعيفة نوعا ما مقارنة بالدولة الأربعة الأولى، وقد بلغت تكلفتها على التوالي: 892 مليون دولار، 380 مليون دولار، 350 مليون دولار، 330 مليون دولار، 330 مليون دولار، 232 مليون دولار، 212 مليون دولار ، أما بالنسبة لعدد المشروعات وعدد الشركات فكانت على التوالي: 28 مشروعا استثماريا، 28 شركة بالنسبة لدول أخرى و7مشاريع استثمارية و7شركات بالنسبة لألمانيا، مشروع واحدة وشركة واحدة بالنسبة لجنوب إفريقيا، 12 مشروع استثماريا و10 شركات بالنسبة لفرنسا، 4 مشاريع استثمارية و4شركات بالنسبة لسويسرا، مشروع واحد مع شركة واحدة بالنسبة لإيطاليا، اما بالنسبة للملكة المتحدة فحازت على مشروعين وشركتين.

الجدول رقم (10): أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017

الشركة	البلد	القيمة (مليون دولار)
Chirastate contruction engineering corporation	الصين	3.300
Indorama	سنغافورة	3.151
Grupoartiz construccion yseruiciondel mediterraner	إسبانيا	2.209
Tosyali holding	تركيا	1.397
taypartekstil	تركيا	900

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، ص 61

بالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستمرة في الجزائر فتحتل الشركة الصينية (china state construction engineering corporation) بتكلفة 3.300 مليون دولار و اسبانيا احتلت المرتبة الثالثة في عدد الشركات المستثمرة بتكلفة 2.209 مليون دولار و أخر شركة في ترتيب الشركة أهم 5 شركات تركيا بتكلفة تقدر ب1.397 مليون دولار و 900 مليون دولار.

الفرع 2 : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2013-2017)

الواقع لا يوجد هناك إحصائيات واقية عن نصيب كل قطاع اقتصادي في حجم المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، رغم ذلك سنحاول الاشارة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور المشاريع الاستثمارية حسب أهم 10 قطاعات

ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 (مليون دينار)

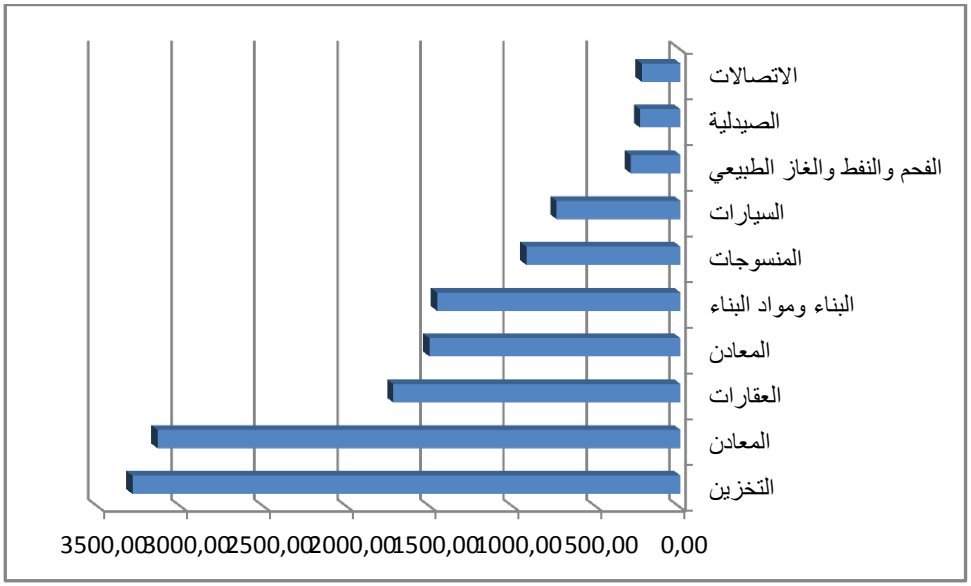

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018 ص61.

على الرغم من القرص و المؤهلات التي يتمتع بها كل قطاع سواء تعلق الأمر بالزراعة أو الخدمات أو السياحة أو الصناعة وغيرها فان الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير النفطية لا يزال محدود إذا التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر لا يزال محصورا في قطاعات معينة مثل الطاقة والمعادن، إن هذين القطاعين يتميزان بمردودية عالية للشركات الأجنبية، أما بالإضافة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية الذي يوفر عدد كبير من المشاريع الاستثمارية، ويعود النمو في هذا القطاع إلى برامج دعم النمو (2005-2009) وبرامج توطيد النمو (2010-2014) والتي تم استناد الكثيرة منها لشركات أجنبية، بالمقابل يلاحظ أن القطاع الصحي و الاتصالات هو أضعف قطاع من حيث جذب المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

وعليه على الجزائر العمل و القيام بتكثيف الشراكة في القطاعات التي لا تزال ضعيفة و التي لم ترقم إلى المستوى المطلوب.

المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2006

يمكن للاستثمار الاجنبي المباشر أن يؤثر سلبا على اقتصاد دولة أو ايجابا وعليه تطرقنا إلى:

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراهم الاستثماري، وذلك باعتبار معدل النمو في الناتج المحلي يمثل مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي وزيادته تعني زيادة الطلب الكلي والمداخيل.

الفرع الأول: تطور الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه خلال الفترة (2006-2020)

جدول رقم (11): تطور الناتج المحلي ومعدل نموه الحقيقي خلال الفترة (2006-2020)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي (PIB) الوحدة: مليار دولار	معدل النمو سنويا (PIP)
2006	117.03	1.70
2007	134.98	3.40
2008	171.00	2.40
2009	137.21	1.60
2010	161.21	3.60
2011	200.01	2.90
2012	209.06	3.40
2013	209.76	2.80
2014	213.81	3.80
2015	165.98	3.70
2016	160.03	3.20
2017	170.10	1.30
2018	174.91	1.10
2019	171.77	1.00
2020	145.01	5.10

المصدر: البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: http://ALBANKADOWLI.ORG

الشكل رقم (06): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2006-2020)

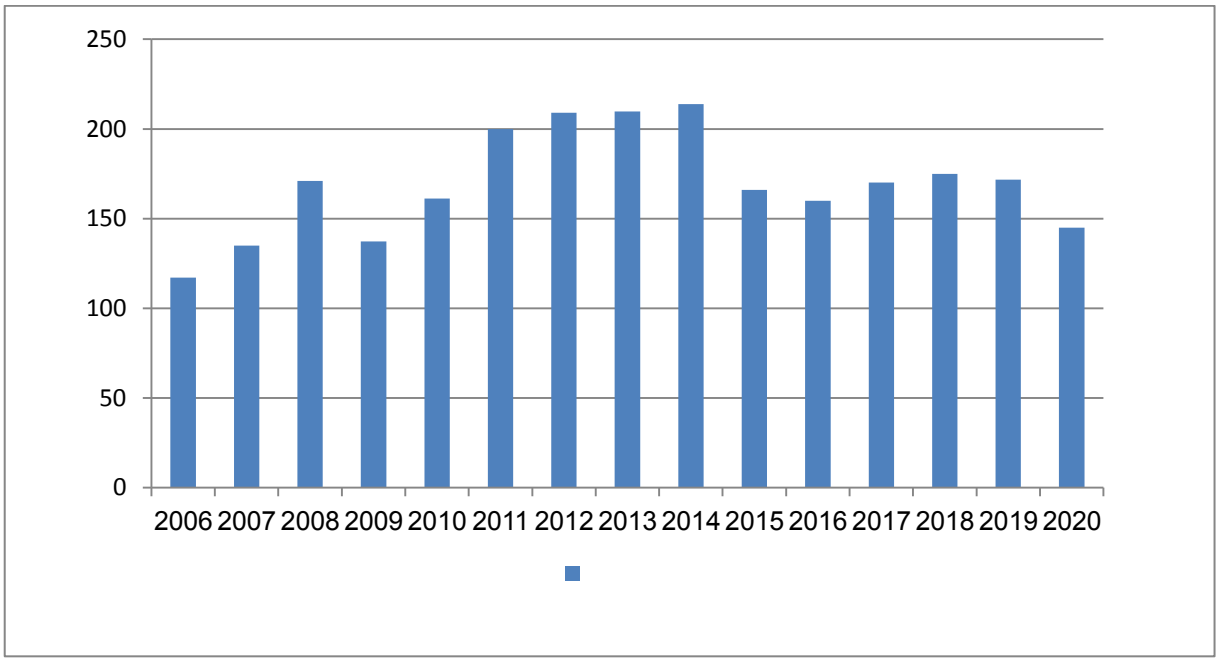

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

الشكل رقم (07): تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2006-2020)

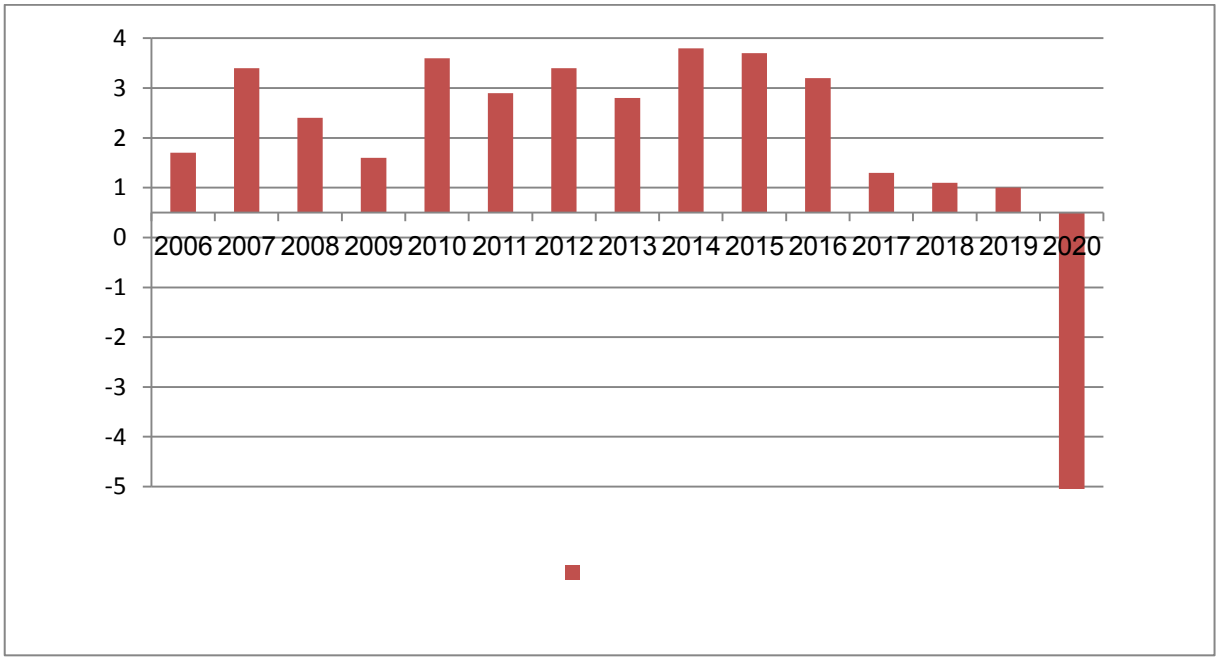

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال البيانات الواردة أعلاه أن معدلات النمو شهدت تذبذبا من سنة إلى أخرى، حيث عرف معدل النمو انخفاض سنة إلى أخرى، حيث عرف معدل النمو انخفاض سنة 2006 (1.70%) مقارنة بسنوات سابقة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي وشهد معدل النمو تحسنا سنتي 2007 و2008 سبب الارتفاع المستمر في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن أسعار المحروقات، لكن بعد ذلك عرف معدل النمو تراجعا لأدنى مستوياته سنة 2009 إذ بلغ (1.6%)، ويعود ذلك إلى انهيار أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاود الارتفاع سنة 2010 بلغ (3.6%)، تمثل بعدها انخفاض مجددا سنة 2011 بلغ (2.9) بسبب ضعف نمو قطاع المحروقات رغم التحسن في الناتج المحلي الإجمالي وشهر الناتج المحلي الإجمالي انخفاض سنة 2015 إلى 98 ,156مليار دولار بسبب انخفاض الشديد لأسعار البترول، لكن معدل النمو حافظ على مستواه مستفيد امن انخفاض ضعف معدل نمو المحروقات وارتفاع محاصيل القطاعات الأخرى بعدها انخفض معدل النمو سنة 2016 إلى (3,2) متأثرا ب انخفاض الشديد في الأسعار المحروقات، كما نلاحظ خلال الفترة 2017-2019 ارتفاع الضعيف بالإجمالي الناتج المحلية في حيث أن معدلات النمو عرفت انخفاض واضحا حيث سحاب 2019 معدل النمو قدر بـــ (1,00) وهذا الربع لاعتماد الحكومة الجزائرية السياسية تقشفية والتغير المستمر في قوانين الاستثمار وكذلك نلاحظ تسجيل انخفاض شديد جدا إلى ماددت الصقر في معدل النمر سنة 2020 قدر بـــ (5.10%-)، وكذلك انخفاض في الناتج المحلي الجمالي الذي قدر بـــ:145,01، وفي الأخير يمكن القول إن تدهور معدلات النمو للمحروقات كان السبب الرئيسي في الانخفاض الذي شهدته معدلات النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تطور معدل وحجم نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2006–2020)

جدول رقم (12): معدل وحجم نصيب الفرد الإجمالي الناتج المحلي حلال الفترة (2006–2020)

السنوات	تصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	معدل نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي %
2006	3478.70	0.20
2007	3950.50	1.80
2008	4923.60	0.70
2009	3883.30	0.10-
2010	4480.80	1.70
2011	5455.70	1.00
2012	5592.20	1.70
2013	5499.60	0.80
2014	5493.10	1.40
2015	4177.90	1.60
2016	3946.50	1.10

2017	4109.70	0.80-
2018	4142.00	0.90-
2019	3989.70	0.90-
2020	3306.90	6.80-

المصدر: البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: http://ALBANKADOWLI.ORG

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي قد كانت ايجابية خلال الفترة (2006-2008) وبدأت في الانخفاض إلى أن وصلت سنة 2009 إلى 0.10- (انخفاض حاد) وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد سجلت معدلات نصيب الفرد من الناتج المحلي معدلات ايجابية خلال الفترة (2010-2016)، وبعدها عرفت انخفاض شديد مسجلة معدلات نمو سلبية في الفترة من 2017-2020 بمعدلات 0.80-، 0.90-، 0.90، 6.80-).

الفرع الثالث: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والناتج المحلي والإجمالي خلال الفترة (2006-2020)

يبين الجدول الموالي العلاقة بين إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

جدول رقم (13): العلاقة بين اجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2006-2020)

السنوات / البيانات	الناتج المحلي الاجمالي (PIB)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (PIB)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر %	نسبة الاستثمار المحلي من اجمالي (PIB) %	اجمالي تكوين رأس المال من اجمالي (PIB) %
2006	117.03	1.70	1888.17	-	1.60	30
2007	134.98	3.40	1743.33	-7.67	1.20	34
2008	171.00	2.40	2631.71	50.96	1.50	37
2009	137.21	1.60	2753.76	4.63	2.00	47
2010	161.21	3.60	2301.23	-16.43	1.40	41.00
2011	200.00	2.90	2580.35	12.13	1.30	38.00
2012	209.06	3.40	1499.45	-41.89	0.70	39.00
2013	209.06	2.80	1696.867	12.31	0.80	43.00
2014	213.81	3.80	1506.73	-10.52	0.70	46.00
2015	165.98	3.70	-584.46	-138.97	-0.30	51.00
2016	160.03	3.20	1637.04	379.96	1.00	51.00

49.00	0.70	-24.74	1232.319	1.30	170.10	**2017**
47.00	0.80	22.24	1506.317	1.10	174.91	**2018**
46.00	0.80	-	1382.00	1.00	171.77	**2019**
43.00	0.80	-	1125.00	8.10	145.01	**2020**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: ALBANKADOWLI.ORG

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن تدفقات الاستثمار المباشر شهدت تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2006 حتى بلغت أعلى مستوياتها سنة 2009 حيث بلغت 2753.76 مليون دولار، في المقابل انخفض الناتج المحلي الاجمالي في نفس السنة مسجلا معدل نمو بلغ (1.6%) متأثرا بانخفاض أسعار النفط، بعدها ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو بلغ (3.6%) في الوقت الذي شهدت فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي انخفاضا.

وعرف الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعا ملحوظا ومعدلات ايجابية بداية من سنة 2010 حتى وصل إلى أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة 213.81 مليار دولار، في حين عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا مسجلة معدلات نمو سلبية سنتي 2012 و2014، بعدها عرف الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا سنتي 2015 و2016 على التوالي مسجلا معدلات نمو سلبية بسبب انخفاض أسعار النفط، في المقابل عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا سنة 2016 بعد الانخفاض الشديد الذي عرفته سنة 2015، شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي انخفاض خلال السنوات (2017، 2018، 2019، 2020) على التوالي مسجلة معدلات نمو من اجمالي (1.3، 1.1، 1، -5.10)%.

اما بالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال أي الاستثمارات المحلية) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فقد شهد مستويات مرتفعة خلال الفترة (2006-2016)، حيث سجل نسبة تفوق 50% سنتي 2015 و2016 وهذا ما يفسر بزيادة الاستثمارات المحلية تحت تأثير زيادة النفقات العمومية في ظل البرامج الخماسية لدعم النمو (2005-2009) وتوطيد النمو (2010-2014)، حيث بدأ تكوين رأس المال بالتراجع بنسبة طفيفة للسنوات (2017، 2018، 2019، 2020) مسجلا معدلات (49، 47، 46، 43)%.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

يستعرض الجدول التالي حصة الاستثمار الأجنبي المباشر مع حصة الاستثمار المحلي من حيث عدد المشاريع والمبالغ ومناصب الشغل.

جدول رقم (14): مساهمة الاستثمارات الأجنبية والمحلية في توفير مناصب الشغل بالجزائر الوحدة: مليون دينار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة%	القيمة	النسبة%	مناصب الشغل	النسبة%
الاستثمارات المحلية	31594	99	1743783	68	256156	85
الاستثمارات الاجنبية	410	1	803057	34	4259	14
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن مساهمة الاستثمار الاجنبي في توفير مناصب الشغل قد سجلت 14% من إجمالي مساهمة الاستثمار في توفير مناصب الشغل والملاحظ أن هذه النسبة منخفضة جدا.

بينما نسبة مساهمة الاستثمار المحلي في توفير مناصب الشغل سجلت 85% من إجمالي الاستثمارات.

ولذلك فإن الاستثمار المحلي له انعكاسا ايجابيا متزايدا على مستوى العمالة مقارنة بالاستثمار الاجنبي.

إن الاستثمارات المحلية تؤدي إلى زيادة العمالة مما يؤدي بدوره إلى تطور معدلات النمو.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقي إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة فالبرغم من الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري من طرف الحكومة الجزائرية ، وما تضمنها من تقديم ضمانات وحوافز تشجيعية للمستثمرين الأجانب ، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لايزال يتسم بالضعف ، وذلك نظرا لجملة من العقبات والعراقيل التي تعيق عملية انسياب رؤوس الأموال ، كمشكلة التمويل ، تعمق البيروقراطية والرشوة ، تفشي أنشطة السوق غير الرسمي ، عدم استقرار الاطار التشريعي ، مشكلة العقار الصناعي ، وعدم كفاءة العملية الترويجية للفرص الاستثمارية المتاحة ، كما سجلت الجزائر ضعفا وتراجعا في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية في تقييم مناخ الاستثمار كمؤشر سهولة أداء الاعمال والتنافسية العالمية ، وأدى كل ما سبق إلى ضعف دور الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، وتحفيز الاستثمار المحلي.

خاتمـــــــة

الخاتمـــــــة

إن الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر ويبدو ذلك كليا من خلال البرامج والاصلاحات المنتهجة من طرح السلطات الجزائرية في محاولة منها لتوفير المناخ الاستثماري الملائم، والتي تهدف إلى ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات، التي تعتبر مجالا خصبا لجذب الاستثمارات الاجنبية، كما سعت الجزائر ككل الدول الأخرى للحد أو التقليل من أزمة العمالة، في محاولة استيعاب أكبر قدر ممكن من اليد العاملة النشيطة القادرة على العمل والرغبة فيه وذلك من خلال اصدار مجموعة من القوانين المشجعة على الاستثمار بتقديم جملة من الامتيازات والاعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والاجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل.

فالجزائر تملك مؤهلات وعناصر تنافسية جذابة للاستثمار الأجنبي هذا ما يهتم بقطاع محروقات، وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلى أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات.

اختيار الفرضيات:

1. تبين من خلال دراستنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي المباشر هو وسيلة فعالة لتمويل الدول النامية وذلك من خلال حركة رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وتمويل مختلف المشاريع وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تنص على أنه يمكن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية حيث أضحى البديل الرئيسي للاقتراض الدولي.

– توجد عدة نظريات مفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال نتائج الدراسة توصلنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة نظريات منها التقليدية والحديثة وبالتالي تحققت صحة الفرضية.

2. إن النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي خلال فترة من الزمن وبالتالي تحققت صحة الفرضية.

3. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي لكن بمساهمة محدودة نظرا لضعف حجم تدفقاته الواردة ويرجع ذلك لأن مصدر الدخل في الجزائر لا يزال يرتبط بقطاع المحروقات وبالتالي تحقق صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث أمكننا الوصول إلى جملة من النتائج والتي سنحاول عرضها كما يلي:

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي.

2. تزايد اهتمام الجزائر باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الاطراف لتوفير الضمانات له، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية لم يرمي إلى مستوى الفرص والإمكانيات المتاحة.

3. أثر تطبيق القاعدة (49/51) سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث شكلت القاعدة عائق كبير للعديد من المستثمرين الاجانب.

4. إن تأثير الاستثمارات الأجنبية على وتيرة النمو الاقتصادي محددة لأن مصدر الدخل في الجزائر لا يزال يرتبط بقطاع المحروقات.

5. الاستثمار المحلي يساهم بنسبة كبيرة في جلب المشاريع

6. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ضئيل نوعا ما إذ أن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي لم يتعدى (2%) من تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة.

7. الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي تربطهما علاقة طردية حيث كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كلما أدى ذلك إلى الرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

التوصيات:

1. تطهير المحيط الاقتصادي البيروقراطي والرشوة والفساد.

2. الاهتمام بتطوير رأس المال البشري لأنه يمثل المدخل الحقيق لتحقيق أي تنمية ويتم ذلك من خلال تأهيله وتدريبه حتى يكون قادرا على استيعاب التكنولوجيا الحديثة وسينعكس ذلك ايجابا على الشركات الاجنبية والمحلية.

3. ضرورة العمل على تغيير توجه الجزائر الحيادي للاستثمار الاجنبي المباشر في مجال المحروقات على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة وتغظيم حجمها.

4. متابعة المستثمر المحلي في تدعيم مشروعه ماديا وماليا مع تقديم دراسة أولية ونهائية يراد تنفيذها والحد من العراقيل التي تبطئ في استمرارية أو توسيع المشروع.

5. الاسراع في اصلاح المنظومة المالية والبنكية وجعلها أكثر مرونة لتعاملها مع المستثمرين الأجانب.

6. الاستفادة من تجارب الدول النامية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

آفاق الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بإجرائها والنتائج المتوصل إليها نقترح بعض المواضيع للدراسة مستقبلا والمتعلق بـ:

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري

2. دراسة أثر الاستثمار الاجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

3. قياس وتحليل أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجـــــع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد الأشقر. (2007). *الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

2. أحمد عطا الله ماجد. (2011). *إدارة الاستثمارات*. عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

3.حسن الوادي محمود، و واخرون. (2010). *الاقتصاد الكلي* (المجلد ط 2). الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

4.سليمان عمر عبد الهادي. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الوضعي*. عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

5.عبد السلام أبو قحف. (1998). *مقدمة في إدارة الأعمال، كلية التجارة*. الاسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.

6.عبد السلام أبو قحف. (2001). *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي* (المجلد الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: مكتبة الاشعاع للنشر والتوزيع.

7.عبد السلام أبو قحف. (2003). *الاشكال والسياسات المختلفة للاستثمرارت الأجنبية*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.

8.عبد العزيز محمد عجيمة، و عطية ناصف ايمان. (2003). *دراسة نظرية وتطبيقية*. مصر: الدار الجامعية.

9.عبد المجيد قدي. (2017). *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

10.غول فرحات. (2017). *مدخل إلى الاقتصاد*. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

11.مدحت القريشي. (2007). *التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات*. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

12.محمد خالد جميل. (2014). *أساسيات الاقتصاد الدولي* (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.

13.محمد فرحي. (2004). *التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.

14.محمد موسى عريقات حربي. (2006). *مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)* (المجلد الطبعة الأولى). عمان: دار وائل للنشروالتوزيع.

15.مختار رنان. (2009). *التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي* (المجلد الطبعة الأولى). الجزائر: منشورات الحياة.

ثانيا: الرسائل والأطروحات

16.مريم رواص. (2014/2015). التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2014). *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي*، الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حما لخضر.

17.هند سعيدي. (2016/2017). أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية، دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014). *أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية*، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف.

18.مهدي سيف الدين، و جغابة عقبة . (2018/2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2006-2016). *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي*، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. تخصص اقتصاد بنكي ونقدي، جامعة محمد بوضياف.

19.أميرة بحري . (2016/2017). الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د*، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة .1

20.ايمان العايب، و خولة بوقريعة. (2019/2020). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018. *مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د)*، ميسلة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف.

21.ايمان مودع. (2018/2019). أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1991-2014) (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم اقتصادية). 9. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة: جامعة محمد خيضر.

22.بوعبيد ميلود . (بلا تاريخ). تأثير الاستثمار الأجنبي على البطالة في الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد دولي* ، 56. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.

23حسن شايح ، و عبد الحميد زايد . (2016/2017). المزايا المستحدثة في تحفيز الاستثمار بالجزائر من خلال القانون (مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر). كلية الحقوق تخصص قانون أعمال ، بسكرة : جامعة محمد خيضر.

24.حليمة زراري، و عزيزة السهلي . (2020/2021). أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجر للفترة 1981-2018. *مذكرة ضمن متطلبات ماستر أكاديمي*، أدرار، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي: جامعة أحمد دراية.

25.دلال بن سمينة. (2012/2013). تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية*، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.

26.ريم ثوامرية. (2018/2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015 (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه(علوم اقتصادية) قالمة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945.

27.سهام باشا. (2019/ 2020). تأثير التحفيز الضريبي على الاستثمار دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بسكرة للفترة من 2009 إلى 2019. *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة نيل الماستارفي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

28.شهيناز صياد . (2012/2013). الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو دراسة حالة الجزائر. *مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية*، 17. وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران.

29.صارة زعيتري. (2018/2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة اقتصادية دكتوراه*، الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم لتسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية: جامعة زيان عاشور.

30.عبد الكريم بعداش. (2008). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005 (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص النقود والمالية). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر.

31.عبد الله كحل الراس، و زين الدين مدور . (2018/2019). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية 2000-2017. *مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية*، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945.

32.عمر قريد. (2014-2015). تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية). تخصص نقود وتمويل ، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

33.عنترة برباش. (2015/2016). أثر خطر البلد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي حالة: الجزائر- المغرب- تونس دراسة تحليلية قياسية للفترة1990-2012. *أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*، المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف.

34.فتيحة حضري. (2012/2013). مساهمة الشراكة الأوروجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر. *مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في المسار، تخصص مالية واقتصاد دولي*، بسكرة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.

35.فريد بوبعجة ، و بلال مشري. (2020/2021). الاجراءات التحفيزية والضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعى محمد الصديق بن يحي.

36.لبنى دريسي، و منى حفاف. (2016/2017). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000/2015 (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية). *تخصص مالية ونقود*، المسيلة الجزائر، كليةالعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة.

37.مراد بن ياني. (2011/2012). سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر. *رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية*، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، تخصص مالية دولية.

38. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2000-2012)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصيص مالية دولية كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016/2015.

قلوح عبد الحكيم، دور تحفيزات الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1993-2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه طور الثالثlmd في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020-2021.

ثالثا: المجلات والملتقيات

39.يوسف زروق، و عبد القادر رقاب. (2017). ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثامن*،

40.امال تختوني ، و بلال ملاخسو. (19-18 نوفمبر 2015). الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي والدولي وأثره على التنمية الاقتصادية. *الملتقى الوطني حول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر تحت شعار "كيف يصبح الاستثمار الخاص الأجنبي في خدمة التنمية الوطنية"* ،. الجزائر.

41.بن سمينة دلال مفتاح صالح. (2008). واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر. *بحوث اقتصادية عربية*.

42.حسان خضر. (2004). الاستثمار الأجنبي المباشر –تعريف وقضايا. *مجلة جسر التنمية، العدد 32* .

43.حنان بقاط، و زكية محلوس. (2021). الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على التشغيل في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000/2018. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 03*(المجلد 15).

44.كمال بكري. (2007). *التنمية الاقتصادية* (المجلد الطبعة الاولى). لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

45.ليليا بن منصور. (د س). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*.

46.ليليا. (د ت). الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة نظرية واقتصادية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*.

47.صالح مفتاح، و دلال بن سمينة. (2008). واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر. *بحوث اقتصادية عربية، العدد 43-44* .

48.فلة حمدي ، و مريم حمدي. (بلا تاريخ). الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد العاشر*، 339، .340

49.طلال زغبة. (2012). واقع مناخ الاستثمار المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*.

50.غنية سبيخي ، و خيجة شيخي. (ب د). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية. *الملتقى العلمي الخامس حول الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير*.

51.غريب بولرباح. (2012). العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر. *مجلة الباحث، العدد 10* .

52.رياش سهام، الإطار النظري لمحددات الاستثمار الأجنبية المباشر، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، دراسات اقتصادية

رابعا: القوانين والمراسيم

53.المادة 13 من القانون 19-09 . (المؤرخ في 03 اوت 2016). الجريدة الرسمية. *العدد 46.*

54.المادة 16 من القانون 16-09. (المؤرخ في 03 أوت 2016). الجريدة الرسمية. *العدد 46.*

55.المؤرخ في 20 أوت 2001 الأمر رقم 01-03. (الصادرة في 20 أوت 2001). يتعلق بتطوير الاستثمار. *الجريدة الرسمية رقم 47*.

56.قانون رقم 16-09. (المؤرخ في 03 أوت 2016). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. *العدد 46*.

خامسا: المراجع باللغة الاجنبية

57.Bekihal, M. (2019). les Investissement Directs Etrangers en Algérie (memoire magister). 19. Faculté des Science economiques des Science de gestion et des science commerciales: université Doran.

58.UNCTAD .(2007) .*World Investment Report 2007* .Extroctive industrres and Development ،Transnation carpoation ،New York.

سادسا: التقارير

59.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018.

سابعا: المواقع الإلكترونية

60.من إعداد الطالبة بالاعتماد على: www.unctad.org

61.البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: http://ALBANKADOWLI.ORG

62. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz

63.http:// arbic.doingbusiness.org